

## تمهيد

نتيجة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية و التي تعاني منها الدول النامية و نتيجة لتأثيرها على اقتصاديات هذه الدول وضعت العديد من الحلول للتخفيف من هذه الأزمة و من بين هذه الحلول تحويل الديون إلى استثمارات و التي تعتبر وسيلة حديثة للتخفيف من عبء الديون كما أنها تتيح فرصة للدول النامية للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية عن طريق اكتساب خبرات و مهارات وتكنولوجيات و التي تعمل في مجملها على تحقيق تنمية ، ولعل أهم سابقة في هذا الخصوص هي " تلك التجربة التي خاضتها التشيلي سنة 1985 و التي طالت من الدين الخارجي 30%"<sup>(1)</sup> .

ومن جانب آخر يأخذ تحويل الدين الخارجي أشكالاً أخرى مثل تحويله إلى مشاريع لحماية البيئة كذا مشاريع التنمية البشرية كالتعليم ، الصحة ، حماية الطفولة و غيرها ، كما أن دول المغرب العربي و من بينها الجزائر خاضت هذه التجربة كغيرها من الدول النامية سعياً منها تخفيف من عبء مديونيتها الخارجية . فما هي هذه السياسة؟ و ما هي سلبياتها وإيجابياتها؟ وكيف خاضت المغرب هذه التجربة و أين هي الجزائر من هذه التجربة؟ و ما هي آثارها؟

---

(1) عبد الكريم يحي بروفقات و فيصل بوطيبة: سياسة تحويل الدين الخارجي. ملتقى: السياسات الاقتصادية واقع و آفاق 30، 29 نوفمبر 2004. جامعة تلمسان.

### المبحث الأول : سياسة تحويل الديون إلى استثمارات

#### المطلب الأول : تعريف وآلية تحويل الديون إلى استثمارات

#### الفرع الأول : تعريف تحويل الديون إلى استثمارات

إن عملية تحويل الديون إلى مساهمة حقيقية debt-equity swaps هو عنصر مركزي في « Menu à la carte » المطور حتى سنة 1987 من طرف صندوق النقد الدولي ، فتحويل الديون التي لها أحقية الملكية هو استثناء مقبول في مبدأ المعالجة بالتساوي<sup>(1)</sup>. وكان أول من اقترح هذا الحل الاقتصادي **آلان ملتزر**<sup>(2)</sup>.

و تحويل الديون هي عبارة عن عملية التي يتم من خلالها " تنازل الدائنون وهم البنوك عموما عن الديون و الالتزامات التي يمتلكونها لفائدة هيكل من القطاع العام أو مؤسسة خاصة داخل السوق الثانوية ، لكن ليس بقيمتها الأصلية بل بخصم"<sup>(3)</sup>.

بمعنى آخر هو" عبارة عن صفقة تسمح للمستثمر بتحويل دينه بالعملة الصعبة داخل السوق الثانوية بسعر أقل من القيمة الاسمية إلى مشاركة في رأس مال خاص داخل الدولة المدينة"<sup>(4)</sup> و بهذا تتحرر البنوك الدائنة من المخاطر التي قد تنجم عن تسديد رأس المال و الفوائد ، حيث ترى هذه البنوك أن بيع ورقة الدين بخصم و إعادة استثمار الحويلة أكثر ربحا من التمسك بالدين مع الشك في احتمالات سداد الفائدة و رأس المال<sup>(5)</sup> كما يستفيد البلد المدين من تحرره من دينه الخارجي الذي يتحول إلى حصة أجنبية في رأس مال محلي كما يستفيد من إعادة شراء دينه بسعر أقل من و بالعملة المحلية و بالتالي يتخلص من الدين و من دفع خدماته و يوفر العملة الصعبة.

كما يمكن النظر على تحويل الدين الخارجي على أنه إلغاء دين مقابل شيء آخر ويعرفه Moye "تحويل الدين الخارجي يستدعي التبادل الإرادي بين المدين و دائنه لقرض مقابل سيولات ، أصل آخر أو حق جديد في شروط تسديد جديدة"<sup>(6)</sup>

كما أن الاتفاقات في نادي باريس يمكن أن تحوي فقرة تقدم للدائنين الذين يرغبون في اللجوء إلى تحويل الديون و تعرف هذه العملية على أنها "عمليات يمكن أن تترجم بتحويلات طبيعية،

(1) Ammar Belheimer. **La Dette Extérieure De L'Algérie**. Alger : CASBAH édition, 1998. P310.

(2) عبد الكريم يحي برويقات و فيصل بوطيبة سياسة تحويل الدين الخارجي. ملتقى: السياسات الاقتصادية واقع و آفاق 30، 29 نوفمبر 2004. جامعة تلمسان.

(3) Ammar Belheimer. ebid. P311.

(4) Ammar Belheimer. ebid. P311.

(5) د/ مجدي محمود شهاب. **الاقتصاد الدولي المعاصر**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2007. ص 388.

(6) عبد الكريم يحي برويقات و فيصل بوطيبة سياسة تحويل الدين الخارجي. ملتقى: السياسات الاقتصادية واقع و آفاق 30، 29 نوفمبر 2004. جامعة تلمسان .

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

إعانات ، ديون أو إلى عمليات أخرى بالعملة المحلية هذه العمليات ينتج عنها في أغلب الأحيان التنازل عن الدين من طرف البلد الدائن إلى مستثمر و الذي بالمقابل يبيع الديون إلى البلد المدين بمقابل حصص في مؤسسات محلية أو تبديلها بالعملة المحلية و التي تستعمل في تمويل مشروع محلي في البلد المعني"<sup>(1)</sup>. لكن نسبة التي يسمح بتحويلها تحدد لكل الدائنين، ويحرر المدينين والدائنين تقرير لأمانة نادي باريس يحمل عمليات التبادل الحاصلة و شروطها.

و يرى آلان ملتزر تحويل الديون إلى استثمارات " أن معظم الدول المدينة تمتلك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام كثيرا من المشروعات و الطاقات الإنتاجية الهامة و نظرا لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات فإن هذه البلاد تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات و إدارتها على أسس تجارية سليمة ، تدر عوائد اقتصادية معقولة ، وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد و تخفيف عبء ديونها ، و تقليل حاجاتها للاستدانة الخارجية، وتصبح هناك مشاركة بين الدائنين و المدينين في تحمل المخاطر"<sup>(2)</sup>

و عموما العملية تقتضي طرفا ثالثا هو المستثمر الذي قد يكون شركة خاصة في إحدى الدول المتقدمة و لكن غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات حيث يقوم بشراء الدين من البنك (عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بحسم معين ثم يتحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ الذي دفعه بالعملة المحلية و لكن بحسم أقل . وفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محلية في إطار عمليات الخوصصة حيث يقوم بتمويل البناء التجهيز . أو يشتري أسهم محلية أو مشروع حكومي.

ومن هذه الطريقة نفهم أن تحويل الدين إلى استثمار يمكن أن يتم بنوعيه مباشر و غير مباشر حيث يمكن للمستثمر أن يستثمر الأموال أو استبدالها بالعملة المحلية إلى أسهم محلية، كما يمكنه أن يشتري حصصا من شركات المحلية<sup>(3)</sup>، وتعتبر التجربة الشيلية سنة 1985 من أبرز التجارب فيما يخص تحويل الدين نظرا إلى المبلغ المعتبر الذي طالته إجراءات العملية ، فخلال ثلاث سنوات و نصف تم تحويل 4.2 مليار دولار أي ما يمثل 29% من الديون متوسطة و طويلة الأجل بعد ذلك توسعت العملية في أنحاء شتى من العالم حيث أنه من 1985 إلى 1996 تم تحويل 38.6 مليار دولار كديون إلى استثمارات و قد ترتب عن التوافق المنسجم بين عمليات التحويل

(1) <http://clubdeparis.org/fr/presentation/presentation.php?BATCH=B05WP01.20/02/2006>.

(2) عبد الكريم يحيى برويات و فيصل بوطيبة. سياسة تحويل الدين الخارجي. ملتقى: السياسات الاقتصادية و واقع و آفاق 30، 29 نوفمبر 2004. جامعة تلمسان.

(3) د/محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي. مرجع سابق ص 325.

هذه برامج الخصخصة تكثيف صفقات التحويل خلال 1989 و 1990 ، لكن مع بداية 1994 بدأت العملية تتلاشى بشكل كبير<sup>(1)</sup>.

ومن أمثلة تحويل الدين إلى أسهم تجربة الشركة اليابانية للسيارات NISSAN التي نظمت عام 1986 صفقة لتوسيع عمليات فرعها في المكسيك ، حيث اشترت هذه الشركة بمساعدة جهة استثمارية ما قيمته 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار ، وسددت شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي و حصلت مقابلها على 54 مليون دولار بالبيزو المكسيكية و بسعر صرف الرسمي. و هكذا وصفت هذه الصفقة كنموذج لدراسة طريقة تحويل الدين إلى أسهم<sup>(2)</sup>.

و الآن يمكننا تقديم مفهوم أكثر وضوح لتحويل الديون إلى استثمارات حيث أن تحويل الدين هو في "الحقيقة ميكانيزم مالي يسمح بنفس الوقت بتخفيف ديون دولة المدينة(الدول النامية) و تشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا البلد. وتستفيد الشركات المهمة بالاستثمار في هذه الدول من تخفيض تكلفة الاستثمار لرأس المال و ذلك بحصولها على العملة المحلية بشروط إيجابية" ، بعبارة أخرى يمكن القول أن تحويل الدين هو "عبارة عن مفاوضة الدين بالاستثمار من خلال الكتابة المحاسبية بين البلد المدين و البلد الدائن أي تخفيض كلفة هذا الدين و في النهاية إلغاء جزء الدين المحول" . هذه العمليات تعني تنازل دولة دائنة عن دينها إلى مستثمر و هو في المقابل يبيع دينه للدولة المدينة مقابل أسهم في شركة محلية أو مقابل عملة محلية مستخدمة في مشاريع داخل البلد المعني<sup>(3)</sup>.

و استخدمت هذه الطريقة لتشجيع نوع من المشاريع حيث سمحت بعض البرامج للمنظمات الإنسانية بإعادة شراء المديونية و استخدام العائد في المجالات الخيرة في الدول المدينة. كما استخدمت أيضا للحفاظ على البيئة و حماية الطبيعة ، و ذلك عندما اشتدت المطالبة بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية و حماية البيئة حيث وجد أن البلدان النامية المثقلة بالديون لا تستطيع تحمل مشاريع حماية البيئة التي تتطلب مبالغ ضخمة خاصة أنها تحاول جاهدة التخفيف من عبء ديونها باستغلالها بشكل مفرط لأراضيها و مواردها الطبيعية. لهذا وجد أنه من الأنسب تحويل جزء من ديونها إلى مشاريع لحماية البيئة<sup>(4)</sup>. و لقد وقعت أول اتفاقية في بوليفيا عام 1987 عن طريق جمعيات خاصة أنشأت في الدول الأكثر تقدما بهدف حماية البيئة، و على الرغم من نقص استخدام هذا الأسلوب إلا أنه يتوقع له النمو في المستقبل و ذلك لكونه يساعد

(1) عبد الكريم يحي بروقات و فيصل بوطيبة. سياسة تحويل الدين الخارجي. ملتقى: السياسات الاقتصادية واقع و آفاق 30، 29 نوفمبر 2004. جامعة تلمسان.

(2) عرفان تقي الحسني. مرجع سابق ص 92.

(3) <http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/France/Algeriawachenfrançaislagardeintv.htm>. 12/01/2005 .

(4) [http://www.unesco.org/most/sd\\_arab/fiche6a.htm](http://www.unesco.org/most/sd_arab/fiche6a.htm). 20/01/2006 .

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

على التخفيف من المديونية و يؤمن حصول الدائنين على أموالهم كما يساهم في حماية البيئة والحفاظ عليها<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص آلية التحويل فتحدد حسب ما تتفق عليه البلدين الدائنة و المدينة و يمكننا تقديم مفهوم عام لآلية التحويل.

### الفرع الثاني : مفهوم آلية تحويل الدين إلى استثمارات

تسمح آلية تحويل الدين إلى استثمار لدولة مدينة بإعادة شراء معجل و بخصم وبالعملة المحلية دينها من الدولة الدائنة، ذلك الدين الذي تبحث عن تحويله إلى مشاريع استثمارية محلية والذي قد قام مستثمرين بشرائه مسبقا من الدولة الدائنة<sup>(2)</sup>.

هذه الديون يتم التنازل عنها لمستثمرين خصوا و يبيعها بعد ذلك من طرف المستثمر وبسعر يتم الاتفاق عليه بين الدولة الدائنة و الدولة المستفيدة ( هذا السعر يسمى سعر إعادة التسمية) مقابل مبلغ من العملة المحلية التي يتم استثماره في الدولة المدينة و بذلك تتمكن الدولة المدينة من إعادة شراء دينها بالاستفادة من هذه الآلية و ذلك بموافقة الدولة الدائنة<sup>(3)</sup>.

إجمالا تسمح العملية للشركات بتخفيض تكلفة الاستثمار و ذلك بالحصول على النقد المحلي بشروط متميزة ذلك بالاستفادة من الفارق بين سعر الشراء من الدولة الدائنة و سعر البيع للدولة المدينة، وهو ما يعزز مردودية المشروع الاستثماري.

أما فيما يخص اختيار المستثمرين و المراحل الإجرائية لهذه العملية فيتم حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الدولتين.

### المطلب الثاني : إيجابيات و سلبيات

تعتبر سياسة تحويل الدين إلى استثمار وسيلة جديدة للتخلص من الدين و في نفس الوقت الحصول على استثمارات أجنبية و التي يمكن أن تساهم في تنمية اقتصاد الدول النامية ، ولكن كما لهذه السياسة إيجابيات فهي لا تخلو من السلبيات و التي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

### الفرع الأول: الإيجابيات

1- يعتبر تحويل الدين إلى استثمار عملية إيجابية بالنسبة للدولتين المدينة و الدائنة من حيث الدولة الدائنة فإنها تتمكن من استرداد أموالها ولكن مع الخصم الذي تقدمه للمستثمر. أما الدولة المدينة فتستفيد من تسديد جزء من الدين بالعملة المحلية و في شكل مساهمة أجنبية في رأس مال مؤسسة وطنية عامة أو خاصة أما الجزء الآخر أي نسبة الخصم فيلغى .

(1) - د/محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي اللبثي. مرجع سابق ص326 و د/ الهادي خالدي. مرجع سابق ص162-163 (بتصرف)

(2) <http://www.algeria-watchenfrancais.02/01/2005>.

(3) Ibid.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

2- الاستفادة من الاستثمار الأجنبي الذي يقدم لها الخبرة والتكنولوجيا التي تفتقد إليها الدول النامية والذي بدوره سيساعدها على تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى جاهدة لتحقيقها وذلك من خلال ما يحققه من مداخيل و من مناصب شغل (مساهمة في تقليص نسبة البطالة) هذا بالإضافة إلى إيجابيات أخرى :

3- تخفيض الدين : يتمثل الأثر المباشر لعملية تحويل الدين في تخفيض مستوى الدين ، الأمر الذي سيوفر على البلد المدين جانبا من احتياطاته بالعملة الصعبة و التي هي في الغالب قليلة لدى البلدان المدينة . حيث أنه كلما كان سعر الاسترداد المدفوع منخفضا (أو أن الخصم مرتفعا) كانت قيمة الدين المنخفض معتبرة، لأن الفائدة التي يجنيها البلد المدين من عملية التحويل هذه إلى جانب الدفع بالعملة الوطنية هي الفارق بين قيمة الدين و سعر الاسترداد، فكلما كان الفارق كبيرا كانت فائدة البلد كبيرة من العملية.

4- أثر إيجابي على ميزان المدفوعات: إذا وجهت الديون المحولة إلى قطاع التصدير مثلا أو لإحلال الواردات سوف يكون لها أثر إيجابيا على الميزان التجاري و بالتالي على ميزان المدفوعات، كما أن انخفاض خدمة الدين سوف يقلص من العجز و بالتالي تنقلص الحاجة إلى الاستدانة لتغطية العجز<sup>(1)</sup>

5- ترقية الاستثمار : في حال توجيه الاستثمار في إطار عملية تحويل الدين إلى قطاعات أولية ، فإن ذلك يسهم في تحريك الآلة الإنتاجية، وعلى سبيل الذكر "سمحت عملية تحويل الدين إلى استثمارات في الأرجنتين بالاستثمار في مشاريع موجهة للتصدير و ذلك بالعملة الوطنية، و كان نتيجة ذلك تحصيل عملة صعبة بعد التصدير. في دول أخرى ، أدت عملية تحويل الدين إلى تشجيع الخصخصة و تسهيل عودة رأسمال الذي يتوفر عليه المواطنون في الخارج"<sup>(2)</sup>

6- تمويل المشاريع التنموية : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال التمويل الخارجي لذلك فقيام البلد المدين بتحويل دينه إلى استثمارات سيسمح له بجلب تمويل خارجي ولو أنه بالعملة الوطنية . فمقابل عدم حصول البلد المدين على عملة صعبة ، فهو معفى من دفع قيمة الدين المحول بهذه العملة. وفي حال نجاح هذه الاستثمارات سيكون ذلك داعيا لترويج فرص الاستثمار بالبلد المدين و بالتالي استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(3)</sup>.

(1)د/مجدي محمود شهاب.مرجع سابق. ص 388.  
(2) عبد الكريم يحي برويقات و فيصل بوطيبة.سياسة تحويل الدين الخارجي.ملتقى:السياسات الاقتصادية واقع و آفاق،30،29نوفمبر 2004.جامعة تلمسان.  
(3)المرجع السابق.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

ويعتبر تحويل الديون إلى مشاريع لحماية البيئة عاملا مساعدا على التخفيف من المديونية ويؤمن حصول الدائنين على أموالهم كما يساهم في حماية البيئة و الحفاظ عليها<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني : السلبيات

لا يخلو هذا الحل من سلبيات بالرغم من أنه يخلص البلد المدين من دينه ، إلا أنه يمكن أن يكون وسيلة لاستعمار أجنبي بطريقة أخرى فتملك أجنب لحصص في ممتلكات دولة يؤثر على سيادتها ، هذا بالإضافة إلى سلبيات أخرى يمكن أن نوجزها كما يلي :

1- التضخم : تضطر طريقة تحويل الدين البنوك المركزية للدول المدينة إلى زيادة حجم الكتلة

النقدية المتداولة أي القيام بإصدار جديد للنقود الذي يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بها<sup>(2)</sup>.

2- أثر على الميزانية العامة: في إطار عملية تحويل الدين يقوم البلد المدين بدفع المبلغ المقابل للدين المحول إلى المستثمر المستفيد بالعملة الوطنية ، إلا أنه عادة ما يكون البلد المدين يفتقر إلى موارد جبائية كافية تؤهله إلى سداد المبلغ بشكل أنيوفي هذه الحالة ، من مصلحة البلد المدين ألا يتبنى فكرة التحويل لأن العملية ستقود في الأخير إلى تحويل الدين الخارجي إلى دين داخلي، الأمر الذي سيخلف وراءه دون شك أثرا سلبيا على الميزانية العامة<sup>(3)</sup>.

3- أثر سياسي : ينجر عن تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات نقل ملكية الأصول المحلية إلى المستثمر الأجنبي و هو ما يعني حدوث توجه جديد بالنسبة للبلد المدين على المستويين السياسي و الاقتصادي، فتحويل الملكية إنما يمس بطريقة أو بأخرى السيادة الوطنية حيث أن المالك الأجنبي سيصبح شريكا في ممتلكات الدولة. لذلك فكثير من الاقتصاديين يعارض فكرة التحويل بناء على هذه الخلفية من هؤلاء الدكتور رمزي زكي الذي يقول: " لقد رحبت الدوائر المالية الدائنة بالعواصم الرأسمالية الصناعية أيما ترحيب بهذا الاقتراح (تحويل الدين إلى استثمارات) لأنه يتيح لها العودة مرة أخرى لمزاولة الهيمنة و السيطرة بعد انتهاء عصر الكولونيالية الفجة. وتلك هي في اعتقادنا أهم سمات الإمبريالية الجديدة و من نافلة القول أن نذكر بأن هذا الاقتراح من المؤكد ليس في صالح البلاد المدينة لأنه في الواقع ليس إلا عودة للاستعمار في أسلوب عصري عبر بوابة الديون<sup>(4)</sup>.

(1) د/محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي. مرجع سابق ص326

(2) د/ محمد عبد العزيز عجمية. مرجع سابق، ص 253.

(3) عبد الكريم يحي برويقات و فيصل بوطيبة. سياسة تحويل الدين الخارجي. ملتقى: السياسات الاقتصادية واقع و آفاق، 29، 30 نوفمبر جامعة تلمسان 2004

(4) عبد الكريم يحي برويقات و فيصل بوطيبة. سياسة تحويل الدين الخارجي. ملتقى: السياسات الاقتصادية واقع و آفاق، 29، 30 نوفمبر جامعة تلمسان 2004

من بين الأخطار المحتملة لعملية تحويل الدين في ظل غياب مراقبة البلد المدين للإجراءات العملية هو قيام المستثمر المستفيد بتصرفات غير مشروعة و من ذلك تحويله المبالغ بالعملة الوطنية قبل الشروع في الاستثمار المتفق عليه و هو ما يصطلح عليه بـ Round tripping و التي تعرف على أنها " الحالة التي لا تستعمل فيها المبالغ بالعملة المحلية المنجزة عن عملية التحويل من طرف المستثمر المستفيد لتغطية تكاليفه بالعملة الوطنية في البلد المدين و لكن تستعمل في شراء العملة الأجنبية ، والتي يعاد تحويلها خارج البلد المدين مع تحقيق أرباح "(2).

(1) عبد الكريم يحي برويقات و فيصل بوطيبة:سياسة تحويل الدين الخارجي:ملتقى:السياسات الاقتصادية واقع و آفاق29،30نوفمبر



### المطلب الثالث : أشكال أخرى لتحويل الدين

أكد تقرير برنتلاند\* أن البلدان النامية تعاني من مديونية مفرطة تؤثر سلبا على التنمية المستدامة . فعبء الديون ثقيل إلى درجة أن عددا هاما من هذه البلدان يستغل أراضيها و موارده الطبيعية بشكل مفرط للتخفيف منها ، أما خدمة الدين فإنها تقلص بشكل خطير حصة ميزانياتها المخصصة لحماية البيئة و الصحة و التربية إلخ... على سبيل المثال مثلث خدمة الدين في بلدان إفريقيا ما وراء الصحراء أكثر من 13 مليار من الدولارات ما بين 1990 و 1993 ، أي ما يفوق المبلغ الضروري لتلبية الحاجات الأساسية في مجالات الصحة و التربية و الغذاء و التوليد و طب الأطفال ( قرابة 9 ملايين من الدولارات حسب إحصائيات المنظمة العالمية للرعاية الطفولة)<sup>(1)</sup> .

و للتخفيف من هذه الديون قامت الدول الأعضاء في نادي باريس(الدائنون العموميون الرئيسيون) بإلغاء جزء من ديون البلدان ذات الدخل الضعيف ، وفي نهاية الثمانينات تم اقتراح حلول أخرى تتعلق بتحويل الديون للتخفيف من عبء الاستدانة في البلدان النامية، خاصة عن طريق آلية تبادل الدين مقابل حماية الطبيعة<sup>(2)</sup>، و للحفاظ على البيئة ، وذلك عندما اشتدت المطالبة بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية و حماية البيئة . ولهذا استخدم هذا الأسلوب حيث تخصص جزء من المديونية ليستخدم في المشروعات التي تعمل على حماية البيئة . ولقد وقعت أول اتفاقية عام 1987 عن طريق جمعيات خاصة نشأت في الدول الأكثر تقدما بهدف حماية البيئة . وعلى الرغم نقص استخدام هذا الأسلوب إلا أنه يتوقع له النمو في المستقبل و ذلك لكونه يساعد على التخفيف من المديونية و يؤمن حصول الدائنين على أموالهم كما يساهم في حماية البيئة و الحفاظ عليها<sup>(3)</sup> .

و استخدمت هذه الطريقة أيضا لتشجيع نوع من المشاريع حيث سمحت بعض البرامج للمنظمات الإنسانية بإعادة شراء المديونية و استخدام العائد في مجالات الخبرة في الدول المدينة . ولقد خاضت العديد من الدول تجربة تحويل الديون إلى استثمارات و من بينها المغرب و الجزائر و التي سوف نتطرق لما قامت به و محاولة مقارنة التجريبتين كما نحاول إيجاد أثر هذه السياسة على الاقتصاد على الرغم من وجود صعوبة في تحديد ذلك كون أن الاقتصاد يتأثر بعدة عوامل و لا يمكن إيجاد الأثر مباشرة

\* برنتلاند: اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية سميت نسبة إلى رئيس وزراء النرويج برنتلاند الذي يترأسها.

(1) <http://www.unesco.org/most/sd-arab/fiche6a.htm>.20/01/20006.

(2) Ibid.

(3) د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/محمد علي الليثي. مرجع سابق ص 326.  
- د/ الهادي خالدي. مرجع سابق.ص162-163.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

## المبحث الثاني : المغرب و تجربة تحويل الديون إلى استثمارات

المملكة المغربية كغيرها من الدول النامية تعاني من مشكلة المديونية الخارجية وهي تسعى جاهدة لحل هذه المشكلة و من بين الحلول التي تهمنا تحويل الدين إلى استثمارات ففي هذا الإطار عقدت المغرب اتفاقين الأول مع إسبانيا و الثاني مع فرنسا ولكن قبل تفصيل ما قامت به المغرب في هذه الخصوص يمكننا تقديم ملخص لوضعية المملكة الاقتصادية .

### المطلب الأول : مقدمة عامة حول المغرب

#### الفرع الأول: التجارة

المغرب من الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية التي وضعت موضع التنفيذ في 1 مارس 2000. و المغرب طرف أيضا في اتفاق أغادير "في فيفري 2004 مع الاتحاد الأوروبي. و يقضي هذا الاتفاق بقيام مصر و الأردن و المغرب و تونس بتجميع منتجاتها ذات القيمة المضافة للحصول على معاملة تفضيلية لدخولها أسواق الاتحاد الأوروبي. وانضم المغرب إلى المنظمة العالمية للتجارة عند أول فرصة أتاحت له في الأول من جانفي 1995. و تعهد المغرب و تونس بإنشاء منطقة تجارة حرة في سنة 2007 ، كما وافقا في أواخر سنة 1999 على رفع الرسوم الجمركية فورا عن عدد كبير من السلع الصناعية و التجارية. و تعتبر المغرب ملزما بإلغاء التعريفات الجمركية بحسب شروط الاتفاقات الموقعة مع منظمة التجارة العالمية و شروط اتفاق التجارة الحرة الذي وقعه مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996<sup>(1)</sup>.

بلغت صادرات المغرب 7.663 مليار دولار سنة 2002 ، بينما كانت قيمة وارداته أكبر بكثير إذ بلغت 12.083 مليار دولار الأمر الذي تسبب بعجز تجاري كبير. وما تزال التعريفات الجمركية المغربية مرتفعة كثيرا وسط المنطقة إذ تبلغ 32.6 % من قيمة البضائع المستوردة. و جرى لفت الانتباه إلى أن الإدارة و الإجراءات الجمركية المرهقة تتسبب في تكاليف كبيرة و تأخير لمعاملات الشركات الأجنبية و الشركات المحلية المشتغلة بالتجارة العالمية ، وأنها قد تجعل الشركات تمتنع عن العامل في المغرب<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة لسنة 2003 فقد بلغت صادرات المغرب 83.9 مليار درهم بينما بلغت سنة 2004 87.9 مليار درهم.

تنظم سلسلة من قوانين الاستثمار هذا الجانب من الإدارة المالية في المغرب و في مقدمتها " ميثاق الاستثمار " الذي أقر في 36 أكتوبر 1995. ومن بين الجوانب التي تجدر الإشارة إليها في هذه القوانين : السماح للمستثمرين الأجانب بإعادة 100 % من عائدات استثماراتهم إلى مواطنهم

(1) <http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/finances.12/10/2005>.

(2) Ibid.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

الأصلي، السماح للاستثمارات الأجنبية بامتلاك كلي للشركات و العقارات ، تثبيت الضريبة على الشركات عند نسبة 35 % و قيمة الضريبة المضافة بنسبة 20 % أما القطاعات الرئيسية التي تحاول الحكومة حاليا استدراجها إلى المغرب فهي : البنوك و الصناعة و الشركات القابضة والعقارات و التجارة و لاجتذاب هذه القطاعات ، قامت الحكومة بإقرار عدة حوافز مثل خفض رسوم التسجيل و الرسوم الجمركية و ضريبة القيمة المضافة<sup>(1)</sup> .

### الفرع الثاني : الخصخصة

يتوقع استمرار خصخصة الشركات المملوكة للدولة بخطوات تدريجية و لكن بعض الأموال العائدة من مبيعات هذه الشركات سوف تستخدم في تغطية الإنفاق الحكومي و سداد دفعات الديون الأمر الذي لن يترك إلا القليل للاستثمار في الإنتاج. ويذكر صندوق النقد الدولي أن فتح حسابات العملة الصعبة أمر متاح للمقيمين و لغير المقيمين وفقا لقيود و متطلبات معينة و الحصول على موافقة في بعض الحالات ، وتخضع المعاملات العقارية لنظام الاستثمار ، و لا يسمح للأجانب بتملك الأراضي الزراعية. ونص أمر سام أصدره الملك على تأسيس 16 مركز استثمار جهويا برئاسة والي في خطوة تهدف إلى تجاوز العقبات البيروقراطية و تحفز استثمارات جديدة من خلال تعزيز عملية الاستثمار، وتنسيق مشتريات الأراضي، وتقديم الحوافز ، وتوفير الأراضي مع سندات ملكية، وكانت خصخصة 35 % من "شركة الاتصالات المغربية" في الربع الأول من سنة 2001 في مقابل 2.1 مليار دولار ( 6 % من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب) أعطت زخما جديدا لعملية الخصخصة التي عادت على الحكومة بمبالغ متراكمة بلغ مجموعها 1.3 مليارات دولار في نهاية سنة 1999<sup>(2)</sup> .

كان الهدف من تأسيس "مراكز الشكليات و الخدمات" مؤخرا إيجاد محطة تجارية واحدة للمستثمرين الأجانب الراغبين في ممارسة الأعمال التجارية في المغرب، بالإضافة إلى هذه المراكز ، يتوقع من "نظام المعلومات الخاص بالملكية الصناعية و التجارية" أن يقلص بشكل كبير الوقت اللازم لإتمام المعاملات القانونية و الحصول على الوثائق القانونية و على المعلومات المتعلقة بالمشروعات التجارية، وهاتان المؤسستان مؤسستان حكوميتان هدفهما توفير معلومات مالية حديثة عن المغرب لتقديم خيار جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(3)</sup> .

(1) <http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/finances.12/10/2005>

(2) Ibid.

(3) Ibid.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

## المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي و قوانينه في المغرب

### الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي في المغرب

بعد أن شهد المغرب تدفقا قويا للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1990 حيث بلغ 850 مليون دولار مقابل متوسط التدفقات خلال العشر سنوات الماضية الذي بلغ حوالي 530 مليون دولار، إلا أنه تراجع عام 2000 إلى 471 مليون دولار وعاود في الارتفاع سنة 2001 إلى 2810.2 مليون دولار ولكن سنة 2002 سجل تدفق بقيمة 578.3 مليون دولار وأكبر قيمة سجلها كانت سنة 2003 حيث بلغ 2.75 مليار دولار ، لكن سنة 2004 سجل انخفاض قدره 41.8% مقارنة بسنة 2003 حسب إحصائيات ديوان الصرف حيث بلغ 1.6 مليار دولار<sup>(1)</sup>.

تراجعت المملكة المغربية ما بين سنة 2003 و 2004 من المرتبة الثانية إلى المرتبة السابعة بالنسبة للدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي في إفريقيا<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة لتقسيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات سنة 2004 هناك أربع قطاعات رئيسية هي : العقارات ، الصناعة ، البنوك ، السياحة و التي تحتل على التوالي النسب 22% ، 21% ، 17.7% ، 16.6%

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية الحاصلة بالنسبة للعقارات أكبر من الاستثمارات المحققة في الصناعة ( فقد انخفض الاستثمار الأجنبي في الصناعة من 18.8 مليار درهم سنة 2003 إلى 1.94 مليار درهم سنة 2004) و هذا لا يعد مؤشر مشجع بالنسبة للمغرب الذي هو في حاجة ماسة للاستثمار الأجنبي في مجال الصناعة من أجل تنمية و تطوير آلات الإنتاج حيث شكل قطاع الصناعة نسبة 80% سنة 2003 يتبعه قطاع العقارات بنسبة 6.7% و الاتصالات 2.7% أما بالنسبة لتوزيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمغرب حسب مصدرهم الجغرافي سنة 2004 هو كالاتي : فرنسا 50.6%، سويسرا 7.7%، ألمانيا 5.5%، إسبانيا 5.3%، بريطانيا 5.1%، الولايات المتحدة الأمريكية 5%.

و تحتل فرنسا المرتبة الأولى كمستثمر أجنبي في المغرب خلال الفترة 1999-2004 حيث يشكل تدفق الاستثمار الأجنبي الفرنسي نسبة 54% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة للمغرب<sup>(3)</sup>.

إن جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية خلال 2004 يعتبر استجابة قوية و إيجابية للمجهودات التي قامت بها هذه الدولة من حيث إعادة الهيكلة و تحسين المناخ الاستثماري، وبشكل خاص التحرير الاقتصادي و فتح المجال أمام القطاع الخاص لشراكة دولية و كذلك هيكلة

(1) <http://www.finances.gov.ma.19/04/2006>.

(2) <http://www.missioneco.org/dgtpe.01/04/2006>.

(3) Ibid.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

شاملة للإجراءات الوطنية التي تخص تنمية الاستثمارات و دعم المقاولين و كذلك تحديث الإطار المؤسستي<sup>(1)</sup>

إن إعادة الهيكلة هذه تعتبر دمج بين مختلف الجوانب منها الاستقرار السياسي الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتميز بالقرب من أوروبا و التسهيلات الجمركية و كل هذه الجوانب لا يمكن إلا أن تشكل دور في جعل المغرب أرضا لجذب الاستثمار الأجنبي بتفوق<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني : قانون الاستثمار في المغرب<sup>(3)</sup>

إن المغرب كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر حلا مناسباً لما تعرفه الأسواق من ندرة في الموارد ، كما انه يعتبر مصدراً لجذب التكنولوجيا ولتجنب زيادة الدين الخارجي الذي أصبح مصدر التمويل غير مرغوب فيه نظراً لارتباطه بالأزمات التي تعرفها معظم الدول النامية.

و لكي تحقق المغرب هدفها أي جذب الاستثمار الأجنبي وضعت كغيرها من الدول قوانين استثمار مشجعة و حوافز ضريبية و مالية ففي المغرب تطبق بموجب الأمر الضريبي (المواد من 3 إلى 14) ضريبة تتراوح بين 2.5 و 10% على متطلبات تجهيز المشاريع مع إعفاء هذه المشاريع من رسوم الاستيراد و ضريبة القيمة المضافة في الداخل و عند الاستيراد.

و بموجب قانون الاستثمار في المغرب يعفى المستثمر من رسوم تسجيل عقود امتلاك الأراضي و الضرائب على الأرباح العقارية بالنسبة للمشاركين و الضرائب على ارضي التجارية و الضرائب الحضرية لمدة 5 سنوات. و يجوز للمشاريع التي تنشأ في المناطق ذات الأفضلية و المشاريع الحرفية الاستفادة من الإعفاء التام من الضرائب على الشركات و ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات، و أيضا الاستفادة من تخفيض ضريبي قد يصل إلى 50% بعد هذه الفترة.

و يمكننا تقديم مختصر لقانون الاستثمار في المغرب :

يتضمن القانون الإطار رقم 19-95 الذي يشكل ميثاق الاستثمار معظم الأحكام الخاصة بالاستثمار في المغرب. وينظم هذا القانون الذي اعتمده مجلس النواب في 3 أكتوبر 1995 الإطار العام للاستثمار في المغرب، فضلا عن سياسة حفز الاستثمار خلال العشر سنوات القادمة:

و يحتوي الميثاق على 25 مادة تبين أهداف ميثاق الاستثمار و سبل تحقيق و تغطي المجالات الضريبية و المالية و الإدارية و القانونية و نظام حيازة الأراضي.

(1) <http://www.finances.gov.ma.19/04/2006>.

(2) Ibid.

(3) <http://www.uneca-na.org.05/04/2006>.

## **1- أهداف ميثاق الاستثمار :**

يهدف ميثاق الاستثمار إلى تحديد الأهداف الرئيسية للإجراءات التي تتخذها الدولة خلال العشر سنوات القادمة من أجل تنمية الاستثمارات و النهوض بها عن طريق تحسين مناخ و شروط الاستثمار و مراجعة الحوافز الضريبية و اتخاذ تدابير تشجيع الاستثمار(المادة1)

### **2- التدابير التي ينص عليها ميثاق الاستثمار تشجع على الاستثمار عن طريق ما يلي :**

- تخفيف العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات و الآلات و السلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز المشروع.

- تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخل و الأرباح.

- سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.

- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتسيير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الوطني والمحلي.

- إنعاش المناطق المالية الحرة و مناطق التصدير الحرة و نظام المستودعات ( offshore ) الصناعية الحرة.

- تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي و تطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة، وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة (المادة2).

3- لا يبدأ نفاذ التدابير التي ينص عليها القانون الإطار: كما هو منصوص على ذلك في المادة 25 ، إلا بموجب النصوص التشريعية و التنظيمية التي ينبغي وضعها قيد التنفيذ قبل تطبيق هذا القانون و ذلك في إطار القانون المالي لعام 1996.

### **4- ينقسم ميثاق الاستثمار إلى خمسة أبواب تحتوي على الأحكام التالية :**

#### **1-4 التدابير ذات الطابع الضريبي ، الرسوم الجمركية(المواد3-14):**

- يفرض رسم استيراد بسعر لا يقل عن 25 بالمئة من القيمة أو بسعر لا يتجاوز 10 % منها على السلع التجهيزية و المعدات و الآلات و أجزائها و قطعها المنفصلة و توابعها المعتبرة لازمة لإنعاش و تنمية الاستثمار و لكنها تعفى من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل و حين الاستيراد ( المادتان 3 و 4 ).

- تعفى من رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع من مشاريع الاستثمار (باستثناء العقود المشار إليها في أمن الفقرة الثانية المادة 5).

- تحذف ضريبة واجب التضامن الوطني المرتبطة بالضريبة على الشركات على أن الأرباح والدخول المعفاة في مجموعها من الضريبة على الشركات عملا بالنصوص التشريعية الصادرة حالا أو مستقبلا و المتعلقة بتدابير التشجيع على الاستثمارات تفرض عليها بدلا من واجب

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

التضامن الوطني مساهمة تساوي 25 % من مبلغ الضريبة على الشركات التي قد تكون مستحقة بصورة عادية في حالة عدم الإعفاء منها ( المادة 6 ) .

- **تخفيض** نسبة الضرائب على الشركات إلى 35 % و تستفيد منشآت تصدير المنتجات أو الخدمات بالنسبة إلى مجموع رقم معاملاتها المتعلق بالتصدير من منافع خاصة قد تمتد إلى إعفاءها من مجموع الضريبة على الشركات طوال فترة خمس سنوات و من تخفيض نسبة 50% من الضريبة المذكورة بعد هذه الفترة (المادة 7).

- **تعديل** نسب سلم الضريبة العامة على الدخل بحيث تزيد نسبة الضريبة القصوى على 44 % وتستفيد منشآت تصدير المنتجات أو الخدمات بالنسبة إلى مجموع رقم معاملاتها المتعلق بالتصدير من منافع خاصة قد تمتد إلى إعفاءها من مجموع الضريبة العامة على الدخل طوال فترة خمس سنوات ، من تخفيض نسبة 50 % من الضريبة المذكورة بعد هذه الفترة (المادة 8)

- رغبة في التشجيع على بناء مساكن اجتماعية **يعفى** من الضريبة على الأرباح العقارية كل ربح يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون بمناسبة البيع الأول لأماكن معدة للسكن بشرط ألا يتسم هذا البيع بالمضاربة و أن يكتسي المسكن طابعا اجتماعيا ( المادة 11).

- **يُحذف** الرسم القابل للتغيير المفروض على أصل الضريبة المهنية و يعفى من الضريبة المهنية كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول بالمغرب مهنة أو صناعة أو تجارة ، وذلك طوال مدة خمس سنوات من تاريخ المشروع في مزاولة نشاطه مع وجود بعض الإستثناءات (المادة 13).

- فيما يخص الضرائب المحلية تبسيط و تنسيق النسب القصوى و الأسس المفروضة عليها الضريبة و جعلها تتلاءم و مستلزمات التنمية و الاستثمار ( المادة 14).

4-2 تدابير مالية و عقارية و إدارية و غيرها ( المواد من 15 إلى 23 ):

**نظام الصرف :**

يكفل الميثاق قابلية العملية المحلية للتحويل و حرية تحويل الأرباح الصافية و رؤوس الأموال بالنسبة للاستثمارات المحولة بالعملة الأجنبية دون تحديد للمبلغ أو المدة (المادة 16)

**تكفل الدولة: بعض النفقات**

- ينص الميثاق على **تكوين** احتياطي عقاري بغية إنجاز مشاريع الاستثمار و تحديد مشاركة الدولة في اقتناء الأراضي و تجهيزها لأغراض الاستثمار.

- **يجوز** للمؤسسات التي لها استثمارات كبيرة أن تبرم عقودا خاصة مع الدولة تمنح بموجبها الإعفاء الضريبي الجزئي بشأن تكلفة اقتناء الأراضي و الهياكل الأساسية الخارجية و تكاليف التدريب المهني ( المادة 17)

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

- ينص الميثاق على إنشاء صندوق لتشجيع الاستثمار بين المزايا التي تمنحها الدولة في سياق التكاليف اللازمة للنهوض بالاستثمار ( المادة 18 )

- تتكفل الدولة بجزء من تكلفة تهيئة المناطق الصناعية في الأقاليم التي تحتاج إلى إعانات خاصة (المادة 19).

#### تخفيف الإجراءات الإدارية :

يهدف الميثاق إلى تبسيط و تخفيف الإجراءات الخاصة بالاستثمار ( المادة 22).

#### تسوية الخلافات في مجال الاستثمارات :

يجوز أن تتضمن العقود الخاصة المبرمة بين الدولة المغربية و المستثمرين الأجانب شروطا تنص على تسوية أي خلاف ينشأ بين الدولة و المستثمر الأجنبي وفقا للاتفاقيات الدولية التي صدق عليها المغرب بشأن التحكيم الدولي ( المادة 17).

#### 3-4 القطاع الفلاحي :

لا تطبق أحكام القانون الإطار الخاص بالاستثمار على القطاع الفلاحي .  
بالإضافة إلى هذا الميثاق و الذي ينص على تقليص تكاليف الاستثمار و يسمح بتحويل رأس المال المستثمر و الأرباح المحققة ، ابتداء من 1 جانفي 2000 كل الاستثمارات التي تفوق 20 مليون أورو تستفيد من إعفاء من القوانين و ضرائب على الواردات التي تكون داخل المناطق المستفادة من تنمية محلية . هذا الميثاق نص على وضع داخل المنطقة المعفاة كل من : طنجة، الناظور ، نواصر ، جرف لصفير<sup>(1)</sup>.

إذ اعتمدت المغرب إطارا قانونيا و ضريبيا الأكثر تحفيزا لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتمد على جانبين أساسيين هما : تخفيض التكاليف و حماية الاستثمارات.

<sup>(1)</sup> <http://www.missioneco.org/dgtpe.01/04/2006>.



الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

### المطلب الثالث: الدين الخارجي للمغرب و سياسة التحويل

#### الفرع الأول: تطور الدين الخارجي المغربي و هيكله

أولاً: تطور الدين الخارجي المغربي (1) :

تمكن المغرب من تخفيض دينه الخارجي و ذلك منذ سنة 1998 أين بلغت الديون المغربية 19.3 مليار دولار أمريكي لتخضع إلى 17.5 مليار دولار سنة 1999 ثم إلى 16.0 مليار دولار سنة 2000 إلى 14.1 مليار دولار سنة 2001 . أما سنة 2002 فقد سجلت قيمة 13.9 مليار دولار.

وواصلت الديون المغربية في الانخفاض حيث سجلت سنة 2004 انخفاض بنسبة 9% وذلك من 14.4 مليار دولار سنة 2003 إلى 14 مليار دولار سنة 2004. و يعود هذا الانخفاض نتيجة التدفق السلبي للديون الخارجية (سحب، تسبيقات ) و إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام الدرهم المغربي.

جدول (8) : حجم الديون العامة الخارجية المغربية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
14.0	14.4	13.9	14.1	16.0	17.5	19.3	<u>إجمالي الدين مليار دولار</u>
8.5	9.0	9.1	9.5	11.1	12.3	13.6	دين الخزينة
5.5	5.4	4.9	4.5	4.9	5.3	5.8	الدين المضمون
%26.1	%30.1	%34.7	%42.6	%48.3	% 51.4	%52.1	<u>نسبة الدين الإجمالي إلى PIB</u>
%15.9	%18.9	%22.6	%28.9	%33.5	%35.9	%36.6	نسبة دين الخزينة
%10.2	%11.2	%12.1	%13.7	%14.8	%15.5	%15.5	نسبة الدين المضمون

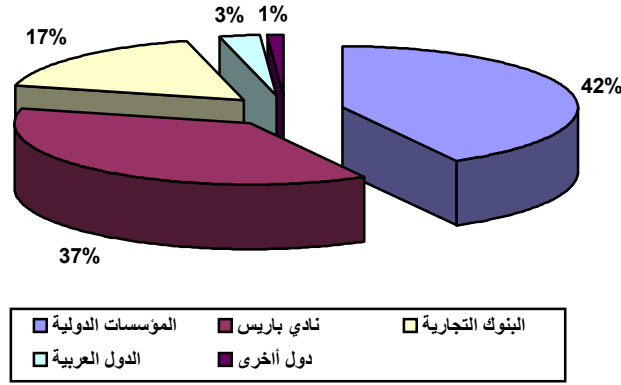
المصدر <http://www.finances.gov.ma/financement.trésor-dette/pdf/intervention.19/04/2006>

#### ثانياً: هيكل الديون الخارجية المغربية

عرف هيكل الديون العامة الخارجية حسب نوع المجموعة الدائنة في السنوات العشر الأخيرة بتدعيم قوي لحصة المؤسسات الدولية قرابة 12% على حساب الدائنين الثنائيين (نادي باريس، الدول العربية ) مع ثبات حصة نادي باريس و لندن . كذلك المؤسسات الدولية للتنمية أصبحت من أول دائني المغرب بنسبة 42% متبوع بالدائنين الثنائيين بنسبة 41% و البنوك التجارية بنسبة 17%<sup>(2)</sup>.

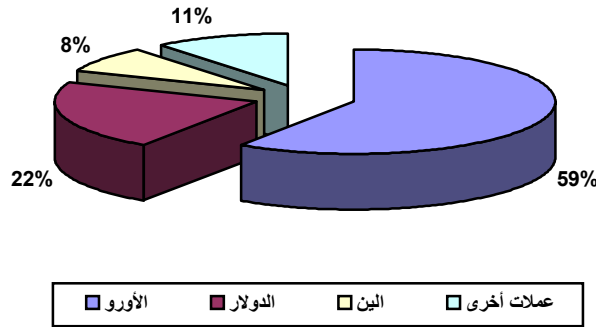
(1) <http://www.finances.gov.ma/financement.trésor-dette/pdf/intervention.19/04/2006>.

(2) Ibid.



شكل 4 : هيكل الديون حسب المجموعة الدائنة

أما بالنسبة لهيكل الديون حسب العملة فقد سجلت حصة الأورو خلال سنة 2004 نسبة 60% بالإضافة إلى الدولار الأمريكي الذي يشكل نسبة 22% ، أما حصة الين فبقيت ثابتة بحوالي 8% هذه الهيكلة تساعد على تقليص مخاطر الصرف حيث تقلص تقلبات أسعار مختلف العملات



شكل 5: هيكل الديون حسب العملات

#### الفرع الثاني: التسيير الحالي للديون

##### أولاً: تحويل الديون إلى استثمارات خاصة و عامة<sup>(1)</sup>

لقد اعتمدت المغرب هذا الحل للتخفيف من المديونية أي تحويل الديون إلى استثمارات ففي :  
 - في إطار اتفاق تحويل الدون إلى استثمارات خاصة المبرم في 1999 مع الكويت ، وقرر تحويل 110 مليون دولار من الديون الكويتية إلى استثمارات من أجل إدخال المغرب تلكوم إلى البورصة و في هذا الإطار تم تحويل إلى أسهم لرأس المال الاجتماعي لاتصالات المغرب IAM بتلك القيمة نتج عن إيداع الكويتي لدى بنك المغرب .  
 - سنة 2000 حولت الحكومة المغربية 700 مليون فرنك فرنسي من دينها اتجاه فرنسا إلى استثمارات.

<sup>(1)</sup> <http://www.finances.gouv.ma.03/02/20006>.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

- و في سنة 2002 قامت بتحويل 51 مليون دولار أمريكي إلى استثمارات خاصة منها 30 مليون من دينها إلى الكويت و 21 مليون من دينها اتجاه إسبانيا هذا بالإضافة إلى تحويل 68 مليون دولار أمريكي اتجاه إيطاليا<sup>(1)</sup> .

- و في 9 ديسمبر 2003 ، أبرمت المغرب اتفاقا مع إسبانيا من أجل تحويل الديون إلى استثمارات عامة بقيمة 40 مليون أورو على فترة 2004-2008. كما قررت إسبانيا تحويل 50 مليون أورو من الديون المستحقة على المغرب إلى استثمارات عامة في منطقة الحسيمة<sup>(2)</sup> .

- أما في سنة 2004 فقد أبرمت المغرب اتفاق مع إيطاليا في 10 ماي من أجل إلغاء 20 مليون أورو من الديون اتجاه هذا البلد من أجل تحقيق المشروع المخصص لكارثة منطقة الحسيمة المضرورة من زلزال فيفري<sup>(3)</sup> 2004.

أما فيما يخص الإجراءات و آليات التحويل فلقد تمكنا من الحصول على آليات التحويل مع كل من فرنسا و إسبانيا فقط .

### ثانيا: آليات تحويل الديون المغربية إلى استثمارات

في إطار تسيير الديون المغربية و من أجل تعزيز دخول مستثمرين أجانب إلى المغرب من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للملكة المغربية و لهذا قامت بالاتفاق مع عدة حكومات في نادي باريس منها فرنسا و إسبانيا كما اتفقت معهم على آليات تحويل هذه الديون إلى استثمارات :

### آلية تحويل الديون المغربية اتجاه فرنسا إلى استثمارات :

إن كيفية وضع هذا التحويل و الذي يحمل مبلغ 700 مليون فرنك فرنسي و صفت حسب ما يخص المغرب في هذه المنشور (Note Circulaire)<sup>(4)</sup> :

### الجزء الأول : شروط التأهيل

#### 1- بالنسبة للمستثمرين:

يشترط في المستثمرين الذي يسمح لهم بأن يشكلوا طرفا في عملية تحويل جزء من الديون الخارجية المغربية إلى استثمارات ، أن يكونوا مقيمين أو غير مقيمين في المغرب و كذلك المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج .

#### 2- نوعية الاستثمار :

(1) <http://www.finances.gouv.ma.03/02/20006>

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) [http://www.finances.gov.ma/financement/tresor\\_dette/tresor\\_dette.htm#.19/04/2006](http://www.finances.gov.ma/financement/tresor_dette/tresor_dette.htm#.19/04/2006)

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

أما بالنسبة لنوع الاستثمارات التي يمكن أن تشكل موضوع لتحويل المديونية في المغرب ، يشترط فيها أن يكون في شكل استثمار في مشروع جديد يمس أحد النشاطات الاقتصادية في المغرب أو توسيع مشروع قائم ، أو المشاركة في رأس مال مؤسسة مغربية

### الجزء الثاني : اعتمادات السلطات المغربية

كل استثمار مؤهل لآليات التحويل يجب أن يتم اعتماده من طرف السلطات المغربية ، ويمنح هذا الاعتماد من وزارة الاقتصاد و المالية المغربية ، و الذي يمنح وفق الإجراءات التالية:

#### 1-2 تعهدات اقتراح الاستثمار:

تحتوي طلبات اعتماد المشاريع الاستثمارية المعلومات التالية :

- تقديم المشروع
- موضوع الاستثمار
- القطاع الذي يتبع له المشروع.
- الموقع الجغرافي للمشروع
- المساهمة في المشروع ( تحتوي أيضا تفاصيل حول اسم الجنسية المشاركة و معلومات أخرى).

#### تفاصيل حول برنامج المشروع :

- 1- دراسة جدوى مفصلة للمشروع المقترح.
- 2- حسابات الاستغلال و الميزانيات مصادق عليها لآخر دورتين محاسبيتين بالنسبة للمشاريع القائمة.
- 3- حسابات الاستغلال و الميزانيات التقديرية لخمس سنوات القادمة.
- 4- التركيبة التمويلية المقترحة .
- 5- القيمة الاسمية للديون الذي يزعم المستثمر شراءها ، علما أن سعر إعادة الخصم يقدر بـ 56% .

#### 6- مساهمة المشروع في التنمية الاقتصادية المغربية:

- عدد المناصب التي يوفرها المشروع .
- قيمة المشتريات داخل السوق المحلية.
- رقم أعمال الصادرات
- كل المعلومات.

بعدها ترفق هذه الطلبات بكل هذه المعلومات تودع لدى وزارة الاقتصاد و المالية المغربية على أساس التقييم العام للمشروع.

في فترة تمتد 30 يوم ابتداء من يوم استلام طلب الاعتماد تمنح وزارة لاقتصاد و المالية المغربية رد على هذه الطلبات والتي يمكن أن تأخذ بعين الإجابة أحد هذه الأشكال

\*إجابة بالرفض في حالة عدم مطابقة المشروع لمعايير التأهيل المذكورة

إجابة بتكميل المعلومات الناقصة ، حيث يحتسب أجل الدراسة من أجل منح الاعتماد ابتداء من تاريخ استلام المعلومات المستكملة.

\* إجابة بالقبول مع تحديد قيمة الدين المحول لصالح المشروع ، وقيمة تسمية إعادة الخصم و التي تتناسب طردا مع أهمية المشروع للاقتصاد المغربي ، كما يتم تحديد شروط التعامل مع المستثمر

### الجزء الثالث : شراء الديون لدى الخزينة الفرنسية

كل مستثمر يحصل على اعتماد من السلطات المغربية يرغب في الاستثمار في إطار تحويل الديون لاستثمارات بشراء الديون الفرنسية على المغرب ، يتقدم المستثمر بطلب لدى الوزارة الفرنسية للاقتصاد و المالية و الصناعة لتتم الإجراءات المحددة من طرف فرنسا.

يمنح للمستثمر فترة 120 يوم ابتداء من تاريخ إشعاره بالموافقة من أجل الشروع في عملية إعادة شراء الديون لدى الخزينة الفرنسية ، بانتهاء هذه الفترة كل العمليات التي تخص عملية التحويل تبطل .

### الجزء الرابع : طريقة تحويل الديون

بعد حصول المستثمر على الموافقة من الخزينة الفرنسية خلال مدة تمتد 15 يوم تقوم الخزينة المغربية بتحويل لحساب بنكي في المغرب لصالح المستثمر ما يعادل بالدرهم القيمة الاسمية للدين المقدر بالفرنك الفرنسي بعد إعادة خصمه وفق النسبة المحددة في الاعتماد.

سعر الصرف الذي يتم على أساسه الصفقة هو سعر الصرف الشراء المحدد من طرف بنك المغرب في تاريخ دفع الديون الفرنسية على المغرب من طرف المستثمر.

### آلية تحويل الديون المغربية اتجاه إسبانيا إلى استثمارات :

فيما يخص آلية تحويل الديون المغربية اتجاه إسبانيا فهي نفسها مع فرنسا إلا أنه هناك اختلاف بسيط ففي 9 ديسمبر 2003 اتفقت المغرب مع إسبانيا على تحويل 40 مليون أورو و ذلك من أجل مساهمة المستثمرين الإسبان و كذلك المغاربة المقيمين في إسبانيا و تأتي آلية التحويل وفق المنشور<sup>(1)</sup> .

<sup>(1)</sup> [http://www.finances.gouv.ma/financement/tresor\\_dette/noteCirculaireconversiondettes.19/04/2006](http://www.finances.gouv.ma/financement/tresor_dette/noteCirculaireconversiondettes.19/04/2006).

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

إذ تقتصر العملية على الاسبان و كذا المغاربة المقيمين باسبانيا فقط .

كما ان هناك اختلاف في اجراءات شراء الديون من الدولة الدائنة فالدولة الاسبانية تشترط على كل مستثمر نال الاعتماد من السلطات المغربية أن يتقدم بطلب شراء إليها و أن تتم العملية وفق الاجراءات التالية:

1/ يمنح المستثمر مدة 120 يوم ابتداء من تاريخ حصوله على اعتماد من الخزينة الإسبانية ، من أجل الشروع في عملية إعادة شراء الديون ، و بانتهاء هذه الفترة تبطل كل عملية لم يتم إنجازها فعلا .

2/ للتعاقد ، يمكن للمستثمر أن يبرم الصفقة بطريقة مباشرة أو عن طريق واسطة مؤسسة بنكية في كلتا الحالتين تتطلب العملية ضمانات كافية للسير الحسن للعملية لجميع الأطراف.

3/ قيمة الديون المحولة مجملا تقدر بـ 40 مليون أورو

- تمنح الديون في إطار مناقصة

- تفتح الأظرفة في نهاية كل شهر بالجزء و الذي تبلغ قيمته 4 مليون أورو . هذا المبلغ يمكن

أن يرتفع إذا وجدت الحكومة الإسبانية أن العروض المطروحة ذات فائدة كبيرة.

4/ كل عرض يجب أن يرفق بالمستندات التالية :

- القيمة الرسمية بالأورو للأسعار المرغوب بها و أسعار العرض بالأورو صافية أي خالية من

أي مصاريف أو عمولة ، هذا من أجل شراء هذه الديون.

و يجب أن قيمة العرض أقل من 120000 أورو كما يجب أن يكون سعر العرض يساوي أو

أكثر من 50% من القيمة الاسمية للدين.

- يقبل المتعاقد إذا كان مبلغ عرضه أقل من السعر المطلوب .

- الاعتماد تقدمه السلطات المغربية.

- يشترط على المتعاقد أن يدفع مبلغ الديون التي تم الاتفاق عليها

5/ موافقة السلطات الإسبانية تمنح بعد مدة فترة قدرها 15 يوم من يوم افتتاح العروض ، و التي

ستبنى أساسا على عروض المستثمرين التي تكون قيمتها أكبر من أو تساوي على الأقل 50 من

القيمة الرسمية (الاسمية).

6/ بعد 40 يوم يمكن للمستثمرين المقبولين من وزارة الاقتصاد الإسبانية أن يقوموا بإجراء

الترتيبات بالأورو و ذلك تبعا للإجراءات المشار إليها في العقد .

إذا انتهت المدة المحددة يمكن للسلطات الإسبانية عدم إتمام العملية.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

---

أما بالنسبة للديون المحسومة بالدولار فإن القيمة الاسمية للدين المشتري تساوي إلى صرف القيمة من الدولار إلى الأورو حسب سعر الصرف أورو/دولار المحسوب من قبل بنك إسبانيا وذلك يوم دفع المستثمر.

7/ بعد دفع المستثمر تعلم السلطات الإسبانية السلطات المغربية بتخفيض المديونية المغربية وذلك من جراء تحويل الديون إلى استثمارات .

### المبحث الثالث : تجربة الجزائر

لقد رخص نادي باريس في جويلية 2000 إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في سنة 1995 ، وتطبيقا لهذا البند، أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون مع إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، وروسيا وهناك اتفاقية تجري مناقشتها مع مملكة بلجيكا<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الأول : الاتفاق مع فرنسا

عرفت العلاقات الاقتصادية بين فرنسا و الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وتميزت بصفة خاصة بتحويل فرنسا لحوالي 288 مليون أورو من الديون المستحقة على الجزائر إلى استثمارات.

ولقد وقع أول اتفاق ثنائي بين فرنسا و الجزائر في 30 جوان 1996 والذي وضع حيز التنفيذ ترتيبات المحضر المعتمد من طرف نادي باريس في 21 جويلية 1995 والذي عدل بمراسلة رئيس نادي باريس بتاريخ 13 جويلية 2000، وبعد رد وزارة المالية الجزائرية 27 جويلية 2000 أصبح هذا الاتفاق يسمح بتحقيق تحويل الديون إلى استثمارات<sup>(2)</sup>.

في هذا الإطار التقى وزير الاقتصاد و المالية و الصناعة الفرنسي مع نظيره الجزائري يوم 17 ديسمبر 2002 و اتفقا على تحويل مبلغ 61 مليون أورو من ديون فرنسا إلى استثمارات في الجزائر، ولقد أعلنت أول مناقصة يوم 26 جويلية 2004 من طرف نيكولا ساركوزي وزير الصناعة و المالية و الاقتصاد الفرنسي.

#### آلية تحويل الديون إلى استثمارات خاصة مع فرنسا:

تسمح آلية تحويل الديون إلى استثمارات مع فرنسا لدولة ما بإعادة شراء مسبق و بخصم وبالعملة المحلية لديونها اتجاه فرنسا من المستثمرين الذين قاموا بشرائه من فرنسا و الذين يريدون تحويله إلى مشروع استثماري محلي.

إن الهدف المقصود من هذه العملية هو تنمية تدفق الاستثمارات الأجنبية و يتحقق ذلك بالتنازل عن الديون لمستثمر خاص الذي يقوم بإعادة بيعها بسعر متفق عليه بين فرنسا و الدولة المستفيدة (هذا السعر يسمى بسعر إعادة التسمية) مقابل مبلغ بالعملة المحلية يستثمر في هذه البلاد.

تستطيع الدولة المدينة بفضل آلية تحويل الديون بإعادة شراء ديونها مستفيدة من خصم سوقي المتفق عليه مع فرنسا. أما المستثمر فيستطيع الاستفادة من هذه الآلية عنه طريق تخفيض تكاليف استثماره ذلك بالاستفادة من العملة المحلية المقدمة له بشروط إيجابية ، كما يستفيد بالفعل من ذلك

<sup>(1)</sup><http://www.ministèredeFinances.gouv.fr.16/01/2006>.

<sup>(2)</sup>Ibid.



الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

الهامش الناتج عن الفرق بين سعر الشراء من فرنسا و سعر إعادة شراء البلد المدين لهذه الديون هذا الهامش يعزز مردودية المشروع الاستثماري<sup>(1)</sup> .

إن اختيار المستثمر يتم وفق مرحلتين : أولا تمنح وزارة مالية الدولة المدينة اعتماد إلى المستثمرين و ذلك بعدما تقدر المشاريع الأكثر فائدة لاقتصادها الوطني . ثم تقوم المديرية العامة للخرينة و السياسة الاقتصادية DGTPE بالتعاون مع الشركة الفرنسية للتأمين و قروض الصادرات COFACE باختيار المستثمرين المؤهلين لتتنازل لهم عن الديون و ذلك اعتمادا على نوعية المشروع و العرض المالي الذي يقدمونه. و المستثمر الحرية في تحديد هامشه مع وجود سقف محدد من DGTPE في رده على المناقصة تنافسية.

إن وضع الآلية في حيز التنفيذ يشترط أولا أن يكون هناك اتفاق ثنائي بين فرنسا و الدولة المدينة و الذي يحدد خاصة مجال الاستثمارات المؤهلة (عامة، تمويل المشروع في كل القطاعات الاقتصادية و لكن يجب أن يكون في شكل استثمار في رأس مال في إحدى مؤسسات الدولة المستفيدة) الديون المتنازل عنها و كذا سعر إعادة التسمية<sup>(2)</sup>

### آلية تحويل دين الجزائر<sup>(3)</sup>:

إن اتفاق التحويل يسمح للمؤسسات بتخفيض تكاليف استثماراتهم في الجزائر و ذلك بإعطائهم إمكانية الحصول على الدينار الجزائري بشروط مريحة. و يستفيد المستثمر كذلك من الهامش الناتج عن الفرق بين سعر شراءه للديون من فرنسا و سعر إعادة شراء الجزائر لهذه الديون ، هذا الهامش يعزز مردودية المشروع الاستثماري .

تمر آلية التحويل الديون الجزائرية اتجاه فرنسا بثلاث مراحل والمثال المتوفر لدينا و الذي تم فعلا هو اتفاقية 17 ديسمبر 2002 و تحمل التفاصيل التالية:

### المرحلة الأولى: اعتماد المشروع الاستثماري من طرف الجزائر

ما هي هذه الاتفاقية؟ اتفاقية 17 ديسمبر 2002 الموقعة بين فرنسا و الجزائر من أجل إعادة شراء فرنسا جزء من ديونها بسعر خصم 44% ، مقابل تحقيق استثمار أجنبي خاص في رأس المال و بالعملة المحلية.

من يسمح له بالمشاركة؟ كل مؤسسة غير مقيمة في الجزائر ، ترغب في الاستثمار في رأس المال إما في شكل مشروع جديد أو توسيع مشروع قائم ، حصة مشاركة في مؤسسة جزائرية (خاصة أو عامة) تستطيع أن تطلب من الجزائر لتدرجها في هذه الآلية المالية.

(1) [http://www.minefi.gov.fr/directions\\_services/dgtpe/conversions\\_de\\_dettes/ores\\_conv.htm](http://www.minefi.gov.fr/directions_services/dgtpe/conversions_de_dettes/ores_conv.htm).19/04/2006

(2) Ibid.

(3) <http://www.ministèresdefinances.gouv.fr>.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

كيف تتم العملية؟ تعرض المؤسسة ملف اعتماد لوزارة المالية الجزائرية و الذي يحمل تقدير

عام لما يقدمه المشروع الاستثماري من فائدة للاقتصاد الجزائري.

بعد 30 يوم ابتداء من حصول الجزائر على طلب الموافقة تقوم بإرسال إجابة كتابية إلى المستثمر و كذا نسخة للسلطات الفرنسية و تحمل الإجابة إما: رفض أو طلب تكميل المعلومات الناقصة أو موافقة التي تحدد مبلغ الديون التي سوف تحول و سعر إعادة التسمية و أيضا شروط التي سوف يتم الاتفاق عليها مع المستثمر.

الملف المطلوب:

1- عرض المشروع الاستثماري : و الذي يحتوي على ، موضوع المشروع ، قطاع الاستثمار، التوقع الجغرافي ، المساهمين أي المشاركين (الاسم، الجنسية، حصة المشاركة)  
2- تفاصيل برنامج الاستثمار: دراسة جدوى مفصل للمشروع المرغوب فيه ، حسابات الاستغلال التقديرية، مخطط التمويل المنوي العمل به، المبلغ الاسمي للديون التي سوف يقوم المستثمر بشرائها .

3- المشاركة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري: عدد مناصب الشغل التي يقدمها المشروع ، الشراء في السوق المحلي ، رقم أعمال التصدير، القيمة المضافة ، مستوى الاندماج ، كل المتغيرات التي تساعد على تقييم المشروع .

المرحلة الثانية: شراء المستثمر للديون من فرنسا

المستثمر الخاص المعتمد من طرف السلطات الجزائرية ، يستطيع أن يقلص تكاليف استثماره في الجزائر و ذلك بشراء ديون الجزائر اتجاه فرنسا بشروط مربحة.  
كما تسمح له فرنسا فعلا بأن يحصل على ربح وذلك بين مبلغ الاسمي لقيمة الديون بالعملة الصعبة و المحدد في الاتفاق (56% إعادة التسمية للقيمة) و سعر الذي يدفعه المستثمر و الذي يكون أقل من هذه النسبة.

بمجرد حصول المستثمر على اعتماد كتابي يستطيع أن يقدم طلب الشراء إلى وزارة الاقتصاد والمالية و الصناعة الفرنسية أو إلى COFACE و ذلك بوساطة بنكه (مراسله البنكي)  
تمنح للمستثمر مهلة قدرها يوم منذ يوم حصوله على الموافقة لكي يبدأ إجراءات شراء الديون من الحكومة الفرنسية و يمكن للسلطات الفرنسية و الجزائرية أن تحتفظ بحق تمديد هذه المدة لفائدة المستثمر

مقارنة بسعر إعادة التسمية و الذي يساوي 56% من الديون الجزائرية يقدم المستثمر عرض بالأورو يحمل سعر أقل مثلا 52% و هذا ما يتعلق بالربح الذي يمكن أن يقدم له مثلا (7%) من

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

خلال إجراءات التنازل المعتمدة من طرف خزينة فرنسا (مناقصة) ، تستطيع المؤسسة تقديم عرض آخر مناقضا قريب أكثر من القيمة السوقية للديون.

### المرحلة الثالثة: إعادة شراء الجزائر للديون من المستثمر

بمجرد ما يتم شراء الديون من فرنسا بالأورو و بمبلغ مريح مقارنة بمبلغ إعادة التسمية، تعيد الجزائر شراءها آليا من المستثمر بالدينار ، بالسعر الأولي المحدد في الاتفاق ( 56%إعادة التسمية) الهامش الإجمالي الذي تحققه للمؤسسة هو الفرق بين شراءها للديون بالعملة الصعبة من فرنسا بنسبة مربحة و إعادة بيعها لهذه الديون إلى الجزائر بالدينار بالمعدل الأولي لاعادة التسمية 56%.

بعد مدة 15 يوم من يوم استقبال وزارة المالية الجزائرية إبلاغ فرنسا بتسديد المستثمر لقيمة الديون إلى فرنسا ، تحول الخزينة الجزائرية في حساب بنكي في بنك في الجزائر معين من المستثمر القيمة المقابلة بالدينار للقيمة الاسمية للديون المقدره بالأورو مضروبة في سعر إعادة التسمية المأخوذة من الاتفاقية . هذا الإشعار يرسل بالبريد مع تأكيد استلام و يكون مسبوق بفاكس.

أما سعر الصرف المعمول به هو سعر صرف الشراء معتبر من بنك الجزائر يوم تسديد الديون الفرنسية على الجزائر من قبل المستثمر.

المادة 134 من قانون المالية لسنة 2003 ينص على أن المستثمرين الأجانب الموجودين في الجزائر في إطار عملية التحويل يستفيدون من كل ضمانات فيما يخص حماية الاستثمارات وخاصة ضمان تحويل رأس المال المستثمر و المداخل المحققة.

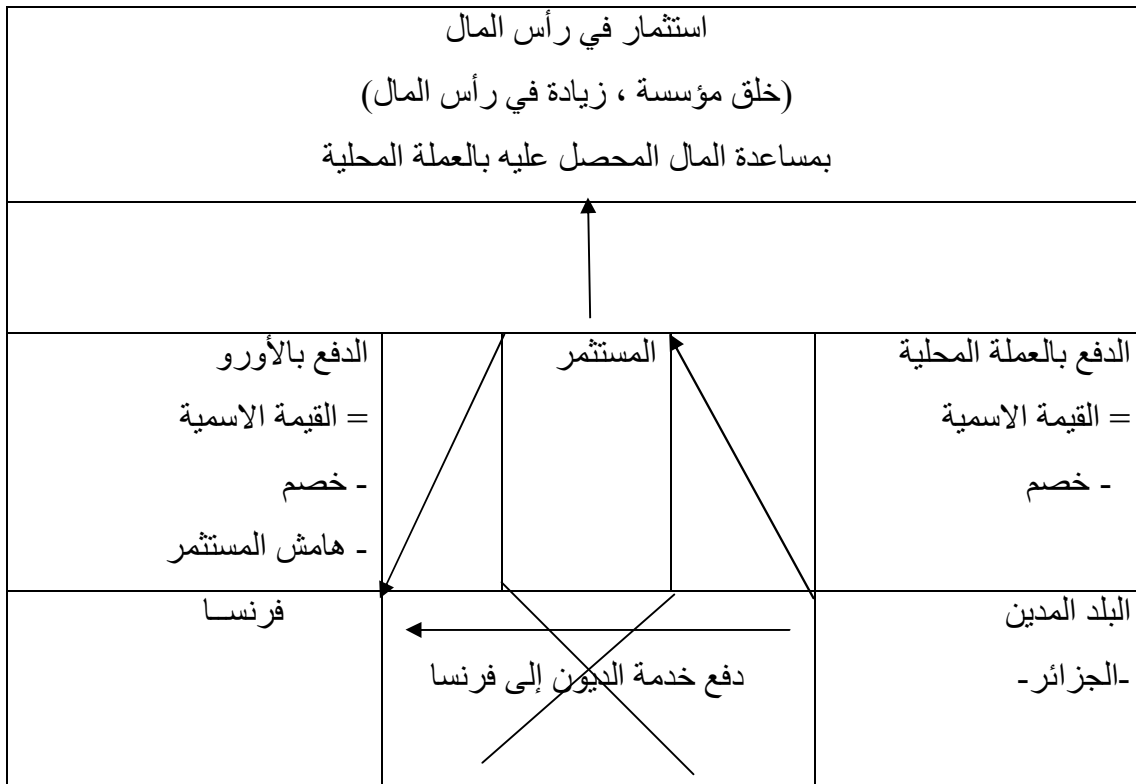
يتتبع تنفيذ برنامج تحويل الديون إلى استثمارات في الجزائر هيئة مكونة من ممثلي المديرية العامة للخزينة الجزائرية، بنك الجزائر ، وزارة المساهمة في ترقية الاستثمارات (MPPI) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات ANDI كما تقوم الهيئة بتأمين تنسيق العروض ففي حالة ما إذا كان ملف التحويل يتعلق بعملية مشاركة في رأس المال في إطار الخصوصية ، كما تقوم بنفس الشيء في حالة ما إذا تقدم المستثمر بوضع طلب موافقة على قبول مشروعه للدخول في الآلية المحفزة المدارة من طرف ANDI<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> <http://www.minefi.gouv.fr/directions-services/dgtpe/cconversions-de-dettes/pres-conv.htm>.19/04/2006

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

و بهذا تكون عملية التحويل قد تمت و يمكننا توضيحه بالمخطط التالي<sup>(1)</sup>:

شكل 6: آلية تحويل الديون إلى استثمارات



المصدر: <http://www.minefi.gouv.fr/directions-services/dgtpe/conversion-de-dettes/pres-conv.htm.19.04/2006>.

يوضح لنا هذا الشكل آلية التحويل و العلاقة القائمة بين الأطراف الثلاثة البلد المدين أي الجزائر و المستثمر و البلد الدائن فرنسا. حيث نجد أن المستثمر يشتري الدين بخصم و يدفع ثمنه بالأورو للدولة الدائنة ألا و هي فرنسا و يتحصل على قيمة هذا الدين بالعملة المحلية للبلد المدين أي الجزائر و في شكل استثمار في مشروع جديد أو زيادة في رأس مال مؤسسة قائمة، إذا الآلية تتم بأن يدفع المستثمر قيمة الدين لفرنسا و الجزائر تقوم بإعادة شراء هذا الدين منه بالعملة المحلية و بخصم و من جانب آخر تتوقف الجزائر عن دفع خدمات هذا الدين المحول بعد أن يتم التحويل.

يسمح تحويل الديون بإلغاء الديون و الالتزامات الجزائرية مع استمرار دفع خدمات الديون إلى حين تحويلها. إذا عملية التحويل تساعد على تخفيف حجم الديون

إذا كانت أول اتفاقية لتحويل الدين اتجاه فرنسا تحمل مبلغ 61 مليون أورو ، أين أعلنت أول مناقصة يوم 26 جويلية 2004 ، فتحت هذه المناقصة أمام كل المستثمرين المهتمين بشراء الدين الجزائري في إطار عملية تحويل هذا الدين إلى استثمارات و التي سمحت بتحويل 35.7 مليون

<sup>(1)</sup> <http://www.minefi.gouv.fr/directions-services/dgtpe/cconversions-de-dettes/pres-conv.htm.19/04/2006>.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

أورو من الديون من خلال هذه المناقصة تابع وزير الاقتصاد و المالية و الصناعة البدء في ترتيبات حول المبلغ المتبقي لكي يحول و الذي يساوي إلى 25 مليون أورو<sup>(1)</sup>.

وتحمل المناقصة المعلومات التالية :

#### 1- الديون المعنية:

الديون المعلنة و المؤهلة لتمثل هذه العملية من طرف السلطات الجزائرية هي الديون الحالية الجزائرية المدرجة في الاتفاق الثنائي الموقع في 20 جوان 1996.

#### 2- تأثيرات التنازل عن الديون :

التنازل عن الديون يعني إنهاء التزامات الجزائر اتجاه فرنسا على مستوى القيمة الاسمية المتبقية من الديون المعنية. أما فيما يخص الفوائد الناتجة عن الاتفاقية الثنائية الموقعة 20 جوان 1996 و التي تخص الديون المتنازل عنها تدفع من طرف الجزائر لفرنسا إلى غاية يوم التنازل على الديون.

أما ممتلك الديون أي الذي اشتراها يجب أن يدفع السعر بالأورو و يحق له الحصول على الدينار الجزائري في إطار الشروط المتفق عليها بينه و بين السلطات الجزائرية.

#### 3- استخدام النقود المحلية من طرف الممتلك:

يستعمل الدينار الجزائري لتحقيق الاستثمار في المشروع الذي يجب أولا أن يتحصل على موافقة السلطات الجزائرية و لكن لا يمكن استعمال الدينار الناتج عن عملية التحويل في مؤسسة محلية إلى في شكل استثمار في رأس مال.

#### 4- المتعاقدون:

يجب أن يقدم المستثمرين المهتمين عروضهم عن طريق البنك لكي يتم التعاقد و المشاركة في المناقصة، لكن إن لم يتحقق هذا الشرط يرفض العرض.

#### 5- المبلغ الأدنى:

العرض يجب أن يحمل على الأقل 100000 أورو من الديون بقيمة اسمية في حالة ما كان أقل يرفض.

#### 6- مدة قبول العروض:

مدة القبول هي 120 ابتداء من يوم اعلان المناقصة

#### 7- الملف المطلوب :

<sup>(1)</sup> <http://www.ministèredeFinances.gouv.fr.16/01/2006>.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

يجب أن يحتوي الملف المقدم من طرف البنك باسم المستثمر أو المستثمرين الوثائق التالية والتي يجب أن تترجم بالفرنسية:

- الالتزام المطلق للبنك بدفع المبلغ المتنازل عنه بالأورو و ذلك من أجل شراء الديون المتنازل عنها في حالة ما أعلن فوز المستثمر بالمناقصة.
  - القيمة الاسمية المدونة بالأورو لمبلغ الديون المرغوبة كما يجب أن يكون العرض المقدم بالأورو من أجل شراء هذه الديون خالي من أية مصاريف أو عمولات.
  - الاتفاق يلزم المستثمر في حالة ما إذا كان قيمة الطلب الذي وضعته الدولة بالقيمة الاسمية أكبر من الحد الأدنى المشروط أن يشارك بعرض يكون أقل من المبلغ المطلوب.
  - الاتفاق يسمح للسلطات الجزائرية بمنح الموافقة للمشاريع الاستثمارية وأن تحدد أهليتها لبرنامج تحويل الديون إلى استثمارات بالإضافة إلى تحديد شروط الدفع إلى العملة المحلية و التي يتم الاتفاق عليها بينها و بين المستثمر و السلطات الجزائرية .
- 8- إرسال الملف و تقويم العمليات :

- تقدم العروض في ثلاث نسخ قبل يوم الأربعاء 26 أكتوبر 2005 على الواحدة بعد الزوال بتوقيت فرنسا إلى العنوان التالي:

COFACE

Madame Maëlia DUFOUR

12,Cours Michelet

La Défense 10

92800PUTEAUX

Adresse postale : 92065 Paris La Défense Cedex

- (COFACE) الشركة الفرنسية لتأمين قروض التصدير.

تتصل بالمتعاقدين و تعلمه بقرار السلطات الفرنسية وذلك يوم الاثنين 28 نوفمبر 2005..  
- تقدم للحاصلين على المناقصة مهلة قدرها 40 يوم ابتداء من اليوم الذي أعلمتهم فيه السلطات الفرنسية بقرارها و ذلك من أجل إنهاء هذا التنازل مع COFACE ، و ذلك بالاعتماد على عقد التنازل المعتمد من السلطات الجزائرية، ولكن إذا تجاوز المستثمر المدة المسموحة يمكن للسلطات الفرنسية أن توقف التنازل.

- تقوم COFACE بإعلام السلطات الجزائرية بكل اتفاق تنازل يتم و لكنها لا تتحمل المسؤولية فيما يخص دفع المستثمر الرابح في المناقصة و الموقع على اتفاق التنازل للمبالغ بالعملة الجزائرية.

السلطات الفرنسية ليست ملزمة ببيع مجمل أو جزء من الديون المعلنة في هذه المناقصة حتى ولو كان السعر المعروض من أحسن الأسعار لهذه الديون رغم أن هذا ما تهدف إليه السلطات الفرنسية. إلا أنه هناك معايير أخرى يمكن أخذها بعين الاعتبار ، فالسلطات الفرنسية تحتفظ بحق قبول عرضين مختلفين في الأسعار في نفس الوقت.

10- معلومات إضافية :

- وصف أكثر دقة لآية التحويل يمكن إيجاده في موقع الإنترنت لوزارة الاقتصاد و المالية والصناعة الفرنسية

([http://www.Finances.gouv.fr/conversions\\_de\\_dettes](http://www.Finances.gouv.fr/conversions_de_dettes)).

- هذه المناقصة منشورة في نفس الموقع

- أي أسئلة يمكن توجيهها إلى العناوين التالية :

- Monsieur Emmanuel MOULIN (direction Générale du Trésor et de la Politique

Economique –

Tél :+33.144-87-73-61-Fax : +33.1 53-18-36-04)

- ou à Monsieur Cyril ROUSSEAU (Direction Générale du Trésor et de la Politique Economique –

Tél :+33.144-87-72-99-Fax : +33.1 53-18-36-04)

- كل الأسئلة المتعلقة بالوثائق الخاصة (بما في ذلك عقد التنازل النموذجي ) و طرق الدفع

بالأورو يمكن توجيهها إلى :

-Madame Maëlia DUFOUR (COFACE-courriel : [maelia\\_dufour@coface.com](mailto:maelia_dufour@coface.com)-

Tél : +33.1 49-02-15-00)

-ou à Monsieur Daniel LEFRANCE (COFACE-courriel :

[daniel\\_lefranc@coface.com](mailto:daniel_lefranc@coface.com)-

Tél : +33.1 49-02-22-05)

أما ثاني مناقصة تم إعلانها كانت في 16 سبتمبر 2006 و التي سمحت بتحويل 25.3 مليون أورو و المفاوضات مازالت جارية لإنجاز عمليات لاحقة وفقا لتدابير جديدة<sup>(1)</sup>.

و قد تعثر الملف بسبب عدم تقديم المستثمرين الفرنسيين لمشاريع محددة يمكن توظيفها في إطار تشجيع الاستثمارات المباشرة في الجزائر ، في الوقت الذي طالبت فيه السلطات الجزائرية الإسراع في وتيرة تحرير المبالغ المرتبطة بالاتفاق و تحويلها إلى استثمارات موازاة مع اقتراح

<sup>(1)</sup>جريدة الخبر 20 مارس 2006 العدد 4656.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

النظر في إمكانية توسيع الاتفاقية التي يمكن أن تحسن وضعية الديون الجزائرية التي أعيد جدولتها والتي تعادل 54.1% أي أكثر من 11 مليار دولار<sup>(1)</sup>.

و لقد دعم عملية تحويل الديون إلى استثمارات مذكرة الشراكة حول النمو و التنمية التي وقعتها وزارة المالية الجزائرية ووزارة الاقتصاد و المالية و الصناعة الفرنسية يوم 27 جويلية 2004 والتي تلزم بموجبها فرنسا بمنح مساعدة مالية للجزائر و قيمتها 2 مليار أورو ، منها 288 مليون أورو مخصصة لتحويل ديون الجزائر إلى استثمارات و 750 مليون أورو كقروض ذات امتياز و مليار أورو قروض تجارية مضمونة<sup>(2)</sup>.

و لقد أكد وزير المالية الجزائري عبد اللطيف بن اشهو عقب توقيع المذكرة مع نظيره الفرنسي نكولا ساركوزي الذي وصل إلى الجزائر الثلاثاء 2004/07/27 في زيارة عمل ، على أهمية الاتفاقية في التخفيف من عبء الديون المترتبة على بلاده إضافة إلى تنفيذ عدد من مشروعات الاستثمار لتعزيز التنمية. و من جهته وضح وزير المالية و الاقتصاد و الصناعة الفرنسي ساركوزي أن حكومة بلاده قررت أن تضع تحت تصرف الطرف الجزائري كامل الغلاف المالي الخاص بتحويل الديون و ذلك بقيمة 288 مليون أورو كما أكد ساركوزي أن بلاده ملتزمة بدعم الجزائر في مشاريع التنمية عن طريق التمويل و الاستثمار و ضمان القروض بمعايير تفضيلية، تطبيقا لبنود الاتفاقية المبرمة بين الرئيسين الفرنسي جاك شراك و الجزائري عبد العزيز بوتفليقة<sup>(3)</sup>.

و عبر الوزير الفرنسي عن اهتمام المستثمرين الفرنسيين بعدد كبير من القطاعات الاقتصادية والتجارية في الجزائر بينها النقل العمومي ( مترو الجزائر العاصمة) و الغاز و بناء السفن العملاقة لنقل المحروقات التهيئة ، فضلا عن السياحة و المياه المعدنية ، والزراعة و الاتصالات و الخدمات الأخرى.

و لكن عند الرجوع إلى ما تم تحويله فعلا فلقد صرحت السيدة كرستين لاقار وزيرة التجارة الخارجية في زيارتها إلى الجزائر أين قابلت وزير المالية مراد مدلسي ووزير التجارة الهاشمي جبوب و المسؤول عن المساهمة و ترقية الاستثمارات عبد الحميد تمار يوم الاثنين 27 جوان 2005 أن الطرف الأول و الذي يمثل 61 مليون أورو الخاص بتحويل الديون الجزائرية سوف يتم استهلاكه قريبا علما أن الشركات التي استفادت من هذا التحويل هي مجموعتا "ميشلان" و مجموعة "الابال" لصناعة الألبان ، فضلا عن البنوك الفرنسية العاملة بالجزائر. كما أنه سوف

(1) عبد الكريم يحي بوريقات و فيصل بوطيبة. إشكالية تحويل الدين الخارجي. ملتقى دولي في المالية 7-8/12/2004، جامعة باجي مختار عنابة.

(2) MENAFN.COM

(3) <http://www.algazera.net.15/10/2005>



الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

يتم مناقشة مبلغ 288 مليون أورو هذا الموضوع في حيز التنفيذ. كما صرحت السيدة كرستين أن الخزينة الجزائرية وزعت مؤخرا اعتمادات جديدة لمستثمرين فرنسيين جدد<sup>(1)</sup>.

يعد تحويل ديون الجزائر اتجاه فرنسا وسيلة مالية تخدم تعزيز العلاقة الاقتصادية الثنائية بين فرنسا و الجزائر ، كما تحقق للجزائر هامش في الميزانية و ذلك عند انخفاض المديونية هذا الهامش يساعد الدولة على تمويل برنامج إعادة الهيكلة. و هذا ما يشجع المؤسسات الفرنسية للاستثمار في الجزائر وتنميتها<sup>(2)</sup>.

و تعمل الجزائر على تكثيف تعاونها المالي مع فرنسا و توظيف الدعم الفرنسي لرفع نسبة تحويل المديونية لدى دول نادي باريس من 10% إلى 30% خاصة و أن فرنسا تعد أهم دولة دائنة للجزائر بين الدول الفاعلة داخل نادي باريس الذي يضم 19 دولة دائنة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا و إسبانيا و كندا و ألمانيا و روسيا و بريطانيا و بلجيكا وهي أهم الدول الدائنة للجزائر .

ولقد اتفقت الجزائر و فرنسا على أن التحول كجزء أول 111 مليون أورو ثم تحول 288 مليون أورو. إلا أنه ما تم تحويله فعلا هو 61 مليون أورو ولكن و عقب زيارة وزير المالية الفرنسي تيري بروتن 12 نوفمبر 2005 أين التقى بنظيره الجزائري مراد مدلسي أعلن أنه بعدما تم تحويل الجزء الأول المقدر بـ 61 مليون أورو فإن فرنسا مستعدة لأن تحول جزء الثاني من الديون<sup>(3)</sup>.

و لقد جرت عقب هذه الزيارة مفاوضات بين وزارة المالية الجزائرية و الفرنسية في مارس 2006 قصد تحويل الجزء الثاني من المديونية الجزائرية تجاه فرنسا المقدر بأكثر من 3.8 مليار أورو ، حيث يخص الشطر الثاني قيمة 100 مليون أورو و تتم المفاوضات على مستوى الخزنة الفرنسية و الجزائرية هذه المفاوضات تسمح بتوسيع نسبة تحويل المديونية الجزائرية إلى استثمارات إلى الحدود المتفق عليها مبدئيا من قبل الطرفين الجزائري و الفرنسي ، أي 111 مليون أورو و ثم 288 مليون أورو ما يعادل 30% من قيمة الديون الجزائرية تجاه فرنسا<sup>(4)</sup>.

و لقد أوضح وزير الاقتصاد و المالية الفرنسي تيري بروتن أنه تم استهداف مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع أولي لعملية التحويل ، وكما اهتم بأن يضمن من خلال عملية التحويل الحصول على آلية ذكية لجذب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية للاستثمار في الجزائر و ذلك قصد الاستفادة من الفرص المناسبة الجديدة التي تمنحها السلطات

(1) [http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/France/lagarede\\_itvhtml.16/01/2006](http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/France/lagarede_itvhtml.16/01/2006).

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) جريدة الخبر الاثنين 20 مارس 2006 العدد 4656

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

الجزائرية إلى الاستثمارات الأجنبية، فالسوق الجزائري يشكل سوق خصب يمكن المؤسسات الفرنسية الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة منه و ذلك خلال تخفيض التكاليف و تحقيق الأرباح، ويتم ذلك باستخدام التكنولوجيا المنقولة و التميز اللذان يقدمان ميزة تنافسية لمؤسسات الفرنسية و كون السوق الجزائري خصب يستطيع أن يستوعب ما تقدمه هذه المؤسسات ، كما تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الفرص و الامتيازات التي تقدمها الدولة للاستثمارات الأجنبية التي تعتبرها وسيلة جيدة للمساهمة في تحقيق النمو و التنمية التي تسعى لها الدولة الجزائرية هذا فضلا عن مناصب الجدد التي تخلقها<sup>(1)</sup>.

كما يعتبر نقل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية لنشاطاتها إلى الجزائر آلية جديدة للخصوصة و هي معتمدة حاليا في تونس و المغرب<sup>(2)</sup>.

أعلن وزير المالية الفرنسية تشكيل لجنة الاستراتيجية التي تتولى تتبع المشاريع الاستثمارية الخاصة بالتحويل ، تتكون هذه اللجنة من مجموع وزراء جزائريين و فرنسيين يجتمعون مرتين في السنة و كان قد برمج أول لقاء لها في الثلاثي الأول من سنة 2006.

و تتضمن استراتيجية هذه اللجنة وضع سياسات قطاعية من أجل تدعيم وضعية الصناعة الجزائرية. و من بين القطاعات المعنية بهذه الاستراتيجية البتروكيميائية ، الصحة ، و الصناعة الصيدلانية<sup>(3)</sup>.

و تسعى فرنسا لتقوية التعاون الثنائي بينها وبين الجزائر ، و دعم عمليات إصلاح المنظومة الاقتصادية الجزائرية خاصة المنظومة المصرفية التي تلاقي اهتمام كبير من الجهة الفرنسية ، كما وقعت فرنسا اتفاقية تهدف إلى مزاججة ببين الإدارة الضريبية الفرنسية و الجزائرية و وضع قواعد الشراكة في هذا المجال كما وقعت اتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية و ذلك قصد تدعيم القدرة التجارية للجزائر<sup>(4)</sup>.

(1) [http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/France/lagarede\\_itvhtml.16/01/2006](http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/France/lagarede_itvhtml.16/01/2006).

(2) جريدة الخبر السبت 6 نوفمبر 2004. العدد 4256

(3) [http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/France/lagarede\\_itvhtml.16/01/2006](http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/France/lagarede_itvhtml.16/01/2006).

(4) ibid.

### الفرع الثاني : تحويل ديون الجزائر اتجاه إسبانيا

عقدت الجزائر اتفاقا مع إسبانيا في مارس 2002 ، فيما يخص تحويل الديون إلى استثمارات وتناولت الاتفاقية في مرحلة أولى مبلغ 40 مليون دولار أمريكي . وقد تصل إلى 110 مليون دولار، و التي من الممكن أن يتم استثمارها في شكل استثمار في اتساع القدرات الموجودة والمساهمات في مؤسسات عامة جزائرية و حدد معدل إعادة التسمية بـ 56%<sup>(1)</sup>

بمعنى أن المستثمر الإسباني أو الجزائري غير المقيم بالجزائر يدفع بالعملة الصعبة لإسبانيا فقط 56% من قيمة الدين المحول و البقية أي 44% يتم مسحها

بعد أن تم تسوية الشطر الأول بـ 40 مليون دولار من المرتقب أن تشرع السلطات الإسبانية خلال السداسي الثاني لسنة 2006 في تطبيق اتفاق خاص بتوسيع عملية تحويل الديون الجزائرية اتجاه إسبانيا إلى استثمارات بقيمة 30 مليون دولار. يأتي هذا الإجراء بعد الإجراء الذي تم في الجزائر بداية شهر أبريل 2006 و الذي ضم رجال الأعمال الإسبان و جزائريين في فندق السوفيتال ، كما يتزامن هذا الاتفاق مع الزيارة التي سيقوم بها وزير المساهمة و ترقية الاستثمار " حميد طمار " إلى إسبانيا في محاولة لاقتناع العديد من الشركات الإسبانية بجدوى الانخراط في برنامج الخصوصية ، لا سيما بعد فشل توصل الطرفين إلى تجسيد مشروع الجسر اللوجستيكي "وهران – أليكانت " و استعادة هذا المشروع من قبل الفرنسيين<sup>(2)</sup>.

و يحاول الطرف الجزائري إقناع نظيره الإسباني بتوسيع نسبة تحويل المديونية مع الإسبان من 10% إلى 30% ،فضلا عن الدفع المسبق في إطار نادي باريس لجزء من الديون الإسبانية إلى جانب الديون الإيطالية و الفرنسية ، إذ لا تتجاوز هذه الديون حاليا سقف 1.3 مليار دولار ، وقد دفعت الجزائر خلال الثلاث سنوات الماضية قرابة 350 مليون دولار ، و سيتم بفعل الاتفاق الثاني رفع قيمة تحويل الديون الجزائرية إلى 70 مليون دولار، في سياق الزيارة التي يقوم بها وزير المساهمة الجزائري و فرت الحكومة الإسبانية أيضا قروض ائتمان لدعم تواجد الشركات الإسبانية بالجزائر بقيمة 105 مليون أورو مع تحديد 50 مشروع في عدد من القطاعات و تضمن قروض لامتياز هذه توفر أسواق و عقود للشركات الإسبانية خلال سنة 2006<sup>(3)</sup>.

و لقد صرح به سفير إسبانيا في الجزائر السيد جيولينا بأن الشركات الإسبانية مهتمة كثيرا بالاستثمار في الجزائر و هي مستعدة لتسخير مهاراتها لتحقيق برنامج التنمية الاقتصادية الذي وضعه الجزائر هذا البرنامج الذي سيوطد حضور إسبانيا في السوق الجزائري . ويضيف السفير قائلا "إن مؤسساتنا سوف تشارك المؤسسات الجزائرية و ذلك في إطار مخطط الحكومة

(1) عبد اللطيف بن أشنهو. عصرنة الجزائر، حصيلة و آفاق ( فيفري 2004).

(2) جريدة الخبر الاثنين 17 أبريل 2006 العدد 4680.

(3) جريدة الخبر الاثنين 17 أبريل 2006 العدد 4680.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

الإسبانية من أجل التعاون الاقتصادي مع الجزائر. هذه المؤسسات سوف تتحمل تحقيق مشاريع في مختلف القطاعات لا سيما : الهيدروكربور ، الماء ، النقل الجوي و البحري ، التعليم ، تطهير المياه ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الزراعة ، البناء و النقل".  
و يؤكد أن العلاقات الجزائرية الإسبانية في تحسن ملحوظ و سوف يدعمها انضمام الجزائر إلى الاتحاد الأوربي و انخراطها مستقبلا إلى المنظمة العالمية للتجارة إذ أن كل تطور يحدث في العلاقة سوف يخلق جو مناسباً للمستثمرين الأجانب<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> <http://www.lagazettedumaroc.com.20/02/2006>

**1- تحويل الديون الجزائرية اتجاه روسيا إلى استثمارات و شطب الباقي**

في يوم الاثنين 28 ماي 2001 أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي إليا كليبانوف العائد من الجزائر ، أن موسكو و الجزائر اتفقتا على تحويل جزء من ديون الجزائر لروسيا إلى استثمارات روسية و أنه سيتم تحويل الديون خصوصا إلى قطاعي إنتاج الغاز و النفط حيث سيصبح لروسيا حصص في بعض الشركات الجزائرية، و تقدر ديون الجزائر لروسيا بأربعة مليارات دولار في ذلك الوقت<sup>(1)</sup>.

و لكن وبعد ذلك عقدت الجزائر و موسكو اتفاق في 10 مارس 2006 و ذلك خلال زيارة بوتين للجزائر هذا الاتفاق الذي أقر عليه مجلس الدوما في 26 ماي ثم المجلس الفدرالي في 2 جوان 2006، و يقضي هذا الاتفاق بالخصوص على تحويل 7.4 ملايير دولار من الديون إلى استثمارات ، إضافة إلى سلسلة من الاتفاقات التي تسمح للشركات الروسية بالدخول في السوق الجزائرية من خلال الشراكة أو الخوصصة. و من أبرز الاتفاقات الاستراتيجية ، تلك التي تجمع غاز بروم العملاق الغازي الروسي و سونطراك فضلا عن مشاريع لشركات روسية في مجال السكك الحديدية والصناعة. وقد أفادت الوكالة الروسية نوفوستي أن قيمة المديونية الروسية تجاه الجزائر أوقفت في فيفري 2006 و أن الجزائر لم تدفع في عدد من الالتزامات المالية مبالغ منذ 1988 كما أوقفت خدمات الديون ابتداء من سنة 2000 استنادا لتصريح وزير المالية أليكسي كودرين<sup>(2)</sup>.

كما اتفقت الجزائر و روسيا ابتداء من سبتمبر 2005 على تسوية ملف الديون خلال لقاء بين الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة و فلاديمير بوتين إذ التزمت موسكو على مسح الديون الجزائرية حيث وافقت مبدئيا على شطب ما قيمته 4.737 مليار دولار<sup>(3)</sup>. بالمقابل تقوم الجزائر باقتناء تجهيزات و عتاد روسي و السماح بتوسيع نشاط الشركات الروسية في الجزائر و تضمن الحكومة الفدرالية الروسية عائدات جبائية تصل إلى مليار دولار بفضل كافة العمليات حيث يدعم هذا المبلغ الميزانية الفدرالية و الجهوية. من جانب آخر ، فستقوم المؤسسات الروسية بالمشاركة في برنامج الخوصصة و في استغلال المناجم أيضا<sup>(4)</sup>. كما ترغب روسيا أن تتعاون مع الجزائر في مجال التسويق و مجال الإنتاج و النقل.

(1) <http://www.elaph.com/Elaphweb/archive.htm.15/10/2005>.

(2) <http://www.elkhabar.com/quotidien/lire.php?id=33059&idc=49.16/06/2006>.

(3) <http://www.al-vefagh.com/1384/841221/html/eghtesad.htm.16/05/2006>

(4) <http://www.elkhabar.com/quotidien/lire.php?id=33059&idc=49.16/06/2006>

## 2- تحويل الديون الجزائرية اتجاه إيطاليا

وقعت إيطاليا و الجزائر في جوان 2002 اتفاق لتحويل 84 مليون أورو من الديون إلى مشاريع تنموية اجتماعية اقتصادية ، وقد حول هذا المبلغ إلى 34 مشروع مسجل في ميزانية الدولة في قطاع التعليم و البيئة المخصص إلى مناطق معينة من البلاد<sup>(1)</sup>.و تمثلت هذه المشاريع في بناء ثانويتين و حي جامعي بوهران ، وبرنامج لمعالجة اتفاقيات في خمس مدن كبرى هي باتنة، جيجل ، سيدي بلعباس ، سطيف و تيزي وزو<sup>(2)</sup>.

و في 15 فيفري 2006 صرح سفير إيطاليا بالجزائر السيد جيوفان باتيستا فيرديرام أن إيطاليا ستدعم طلب الجزائر تسديد جزء من ديونها بصورة مسبقة ، كما أنها ستدعم الجزائر و ستساهم في تحويل هذه الديون إلى استثمارات مؤكدا أنه سيتم تحويل 140 مليون أورو من الديون الجزائرية اتجاه إيطاليا إلى استثمارات قريبا. فحسب ما أشار إليه السفير خلال الندوة الصحفية التي نشطتها يوم الأربعاء 15 فيفري 2006 بمقر المعهد الإيطالي للتجارة الخارجية بالعاصمة توجد قيمة 2.5 مليار أورو على شكل ديون تجارية بين البلدين سيتم تحويل 140 مليون أورو منها 10% فقط من إجمالي الديون إلى استثمارات من جهة أخرى أشار سامويل بورسي مدير المعهد الإيطالي للتجارة الخارجية أنه تم إنجاز مشروعين في الجزائر خلال سنة 2005 مؤكدا أن قيمتها ستصل إلى حوالي 11 مليون أورو<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> <http://www.lagazettedumaroc.com.20/02/2006>.

<sup>(2)</sup> عبد اللطيف بن أشنهو . الجزائر بلد ناجح، ص 25.  
<sup>(3)</sup> جريدة الخبر الخميس 16 فيفري 2006 العدد 4629.

#### الفرع الرابع : أثر سياسة تحويل الديون على الاقتصاد

إن للديون أثر ووقع سلبي على الأداء الاقتصادي للبلدان المدينة بما في ذلك الأنظمة الإنتاجية والاستثمارات و بالتالي النمو و لهذا كان من الضروري البحث على حل للتخلص من المديونية وفي نفس الوقت محاولة تحقيق التنمية المرجوة لهذا جيء بحل تحويل الديون إلى استثمارات والذي عملت به العديد من الدول النامية وكذا الجزائر هذا الحل الذي يعتبر يضمن استرداد الدائنين لأموالهم و تخلص المدينين من ديونهم و في نفس الوقت حصول على استثمارات أجنبية التي تعد مصدر خارجي للتمويل و تساعد على تحقيق التنمية، فهذه السياسة آتار على الاقتصاد الكلي للبلاد و لكن لا يمكن الإجماع بالأثر المباشر لهذه السياسة لأن هناك عدة متغيرات تتحكم في الأداء الاقتصادي للبلاد و التي لها أثر على المؤشرات الاقتصادية الكلي و لهذا لا يمكن أن نقول أن الآثار الطارئة على الاقتصاد هي نتيجة مباشرة لهذه السياسة التي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1- تخفيف عبء المديونية المترتبة على الجزائر و خاصة أن الديون التي تم تحويلها هي الديون المعاد جدولتها و التي تعادل 54.1% أي أكثر من 111 مليار دولار و خاصة و أن الغلاف الذي اتفقت الجزائر على تحويله مع فرنسا يساوي إلى 288 مليون أورو كما تساعد على تنفيذ عدد من مشروعات الاستثمار لتعزيز التنمية إلا أنه ما تم تحويله فعلا مع فرنسا هو 61 مليون أورو و التي استفادت من مجموعتا "ميشلان" و مجموعة "لابال" لصناعة الألبان ، كما اتفقت الجزائر مع إسبانيا على تحويل 40 مليون دولار أمريكي كمرحلة أولى لتصل إلى 110 مليون دولار و لقد تم تسوية الشطر الأول أي 40 مليون دولار و من المرتقب توسيع العملية إلى 30 مليون دولار، و يبلغ حجم ديون إسبانيا على الجزائر ما قيمته 1.3 مليار دولار . كما اتفقت الجزائر مع روسيا على تحويل ما قيمته 7.4 ملايير دولار من الديون إلى استثمارات كما قررت الحكومة الروسية إلغاء ديون الجزائر في فيفري 2006 و لقد أوقفت السلطات الجزائرية دفع أي التزامات مالية منذ 1988 كما أوقفت دفع خدمات الديون ابتداء من سنة 2000. و لقد وافقت روسيا مبدئيا على شطب ما قيمته 4.737 مليار دولار و لكن هذا مقابل اقتناء الجزائر تجهيزات و عتاد روسي.

و لقد اتفقت الجزائر مع إيطاليا على تحويل 84 مليون أورو كما صرح سفير إيطاليا بالجزائر على أنه سيتم تحويل 140 مليون أورو من أصل 2.5 مليار أورو ديون تجارية بين إيطاليا والجزائر.

إذا يمكننا إجمال المبالغ التي حولت و التي سوف يتم تحويلها إلى ما قيمته 512 مليون أورو و 7.47 مليار دولار هذا ما سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة المديونية الخارجية للجزائر

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

والتي تسجل انخفاضا مستمرا خلال السنوات الأخيرة فقلد سجلت سنة 2000 ما قيمته 25.26 مليار دولار وسنة 2001 22.57 مليار دولار و 2002 22.64 مليار دولار أما سنة 2003 فقد سجلت قيمة 23.35 مليار دولار وفي سنة 2004 22.9 مليار دولار إلى أن وصلت إلى سنة 2005 إلى إجمالي 18 مليار دولار. و سوف تواصل في الانخفاض ما دامت الجزائر تحاول جاهدة التخلص من هذه الديون متبعة كل الحلول التي ترى أنها مناسبة لوضعها الاقتصادي ومجدية . كما أن لسياسة التسديد المسبق للديون أثر ووقع إيجابي في التخفيض من حجم المديونية الخارجية و الجزائر مؤخرا في صدد التفاوض مع أعضاء نادي باريس لتسوي ديونها معهم بطريقة الدفع المسبق.

2- بما أن الجزائر اتفقت تقريبا مع معظم الدول على معدل إعادة تسمية يساوي إلى 56% فقط من قيمة الدين و الباقي أي 44% يلغى كما أن الدولة تدفع المبلغ بالعملة المحلية و في شكل حصة في مؤسسات وطنية أو في شكل توسيع مشروع قائم أو إقامة مشروع جديد و هذا ما يساعد الدولة على الاحتفاظ بما تمتلكه ذلك المبلغ من العملة الصعبة الواجب دفعه لتسد 56% من دينها المحول، فالدولة سوف تدفع ما قيمته 286.72 مليون أورو و 4.18 مليار دولار و لكن بالعملة الوطنية. و بهذا تحتفظ بتلك المبالغ من العملة الصعبة و هذا ما يبقي رصيدنا من العملة الصعبة مرتفعا.

3- لسياسة تحويل الدين أثر إيجابي على ميزان المدفوعات و ذلك نتيجة انخفاض خدمة الدين وكذا احتمال ارتفاع القدرة التصديرية التي تخلقها المشاريع الاستثمارية الناجمة عن التحويل ، وعند الرجوع إلى ميزان مدفوعات الجزائر نجد سجل خلال السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا ففي سنة 2000 حقق فائضا قدره 9.25 مليار دولار وهو فائض كبير مقارنة بسنة 1999 أين حقق فقط فائض قيمته 25 مليون دولار فقط. أما سنة 2001 فسجل رصيد إيجابي قدره 6.764 مليار دولار و في 2002 رصيد 4.360 مليار دولار و لقد عاود في الارتفاع سنة 2004 ليسجل رصيد إيجابي قدره 9.6 مليار دولار. إلا أن السبب الرئيسي لتحقيق هذه الفوائض هو ارتفاع المدخيل البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

4- تؤثر هذه السياسة على الناتج القومي و ذلك من خلال ما تقدمه من مشاريع استثمارية خاصة وأن هذه المشاريع من المخطط أن توجه نحو قطاعات الهيدروكربور ، الماء ، النقل ، التعليم ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الزراعة ، البناء. والتي تعد المحرك الأساسي لعجلة التنمية فالاستثمار يخلق مناصب شغل و هذا ما يؤدي إلى تحقيق مداخيل أكثر و بالتالي يزيد الاستهلاك والادخار هذا يولد إنتاج أكثر و كل هذه العوامل تحسن الناتج القومي، من بين



الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

المشاريع القائمة الآن مجموعة ميشلان و مجموعة لابال لصناعة الألبان. و بمتابعتنا لما سجله

الناتج القومي خلال السنوات الأخيرة يمكننا ملاحظة ذلك التحسن خلال الجدول التالي :

جدول 09: تطور الناتج القومي الخام خلال فترة 2005-2000

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج الداخلي الخام	54.40	54.80	55.90	70.91	83.84	*99.2

المصدر: - <http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/finances.12/10/2005>

<http://www.ifrance.com/finances.alg.08/02/2005> -

\* [http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=06/04/15/0101983.16/05/2006](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/04/15/0101983.16/05/2006)

نلاحظ من خلال الجدول تطور حجم الناتج الوطني الخام.

5- كما أنه عند الرجوع إلى معدلات النمو كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول 10: تطور معدلات النمو من 2000 إلى 2005

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات النمو %	2.40	2.1	4.1	6.9	6	*5.1

المصدر: - <http://www.ifrance.com/finances.alg.08/02/2005>

<http://www.algazera.net.15/10/2005>.-

<http://www.minefi.gov.fr.19/04/2006>.-

\*[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=06/04/15/0101983.16/05/2006](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/04/15/0101983.16/05/2006)

من خلال الجدول نلاحظ تحسن معدلات النمو خلال السنوات الأخيرة.

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية للبلد خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة بالفترة السابقة و يفهم النمو على أنه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي، أي أنه يعبر عن المقدرة الاقتصادية بالناتج الوطني .

و يعد النمو الاقتصادي هدفا لا يختلف عليه السياسات الاقتصادية، والنمو الاقتصادي ضرورة ملحة لجملة من الأسباب :

- من خلال النمو الاقتصادي فقط يمكن وقع المستوى المادي للمعيشة.

- عن طريق النمو الاقتصادي يمكن ضمان و زيادة العرض لفرص العمل.

- و النمو الاقتصادي ضرورة لتلبية احتياجات الحكومة كي تقوم بواجباتها، وضرورة أيضا لتحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل أفضل.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

6- كما لهذه السياسة آثار على معدل التضخم إذ إنه من المتوقع أن يخلف تحويل الديون إلى استثمارات تضخما أو زيادة في الكتلة النقدية الوطنية لأن الجزائر سوف تدفع ما قسمته 56% من الديون المحولة بالعملة الوطنية وهذا ما يضطرها إلى إصدار نقود حيث يبلغ إجمالي الأموال الواجب دفعها بالعملة الوطنية 286.72 مليون أورو و 4.18 مليار دولار وقد سجلت معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة المعدلات التالية :

جدول 11: تطور معدلات التضخم من سنة 2000 إلى 2005

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات التضخم %	00.34	04.23	01.23	02.59	3.6	*1.6

المصدر:- <http://www.ifrance.com/finances.alg.08/02/2005>

\*[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=06/04/15/0101983.16/05/2006](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/04/15/0101983.16/05/2006)

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم من 0.34% سنة 2000 إلى 4.23% سنة 2001 و لكن عاود في الانخفاض سنة 2002 ليعاود بالصعود في السنوات التالية و لكن معدل التضخم تتحكم فيه عوامل عديدة فلقد كان سببا من أسباب أزمة المديونية كما أنه يعتبر نتيجة لحلولها ، وللتضخم كما هو معروف آثار وخيمة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي فهو يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يضعف من الموقف التنافسي لصادرات الدولة في السوق العالمي ، إذ يؤدي التضخم إلى ارتفاعات شديدة في أسعار واردات الدولة في الوقت الذي تتدهور فيه حصيلة صادراتها من المواد الأولية و في الوقت يدفع إلى مزيد من الاستيراد حينما تصبح أسعار السلع المستوردة التي لها مثيل محلي منخفضة عن الأسعار المحلية و بالتالي يحدث الاختلال في التجارة الخارجية بانخفاض الصادرات و تزايد الواردات من جراء التضخم ويتفاقم عندئذ عجز الميزان التجاري ، بالإضافة إلى ذلك فإن للتضخم يؤدي إلى تدهور سعر صرف العملة المحلية و يشجع على هروب الأموال المحلية إلى الخارج و يضع العراقيين أمام قدوم الاستثمارات الأجنبية و نتيجة لذلك تتسع الفجوة المالية الدولية و تعود الدولة للاستدانة الخارجية مرة أخرى.

كما أن للتضخم آثار اجتماعية لا تقل خطورة عن آثاره الاقتصادية فهو العدو الأول للعدالة الاجتماعية بما يسببه من تدهور للمقدرة الشرائية للأفراد نتيجة اشتعال الأسعار و هبوط قيمة العملة المحلية و لعل من أفذح آثار التضخم الاجتماعية ما يلحقه بالفئات المتوسطة الدخل عن طريق ابتلاعه مدخراتها.

7- كما نلاحظ زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن يكون لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المرتقبة و المرجوة خاصة أن الاستثمارات الأجنبية تقدم خبرة و مهارات

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في ظل التجارب الأخرى

تفتقر إليها السوق الجزائرية و هذا ما يساعد على تقوية المنافسة في السوق هذا ما ينمي و يحسن أداء المؤسسات الجزائرية التي سوف تسعى جاهدة لبلوغ المستوى الجديد الموجود في السوق وبالتالي يتحسن المنتج الجزائري و يصبح قادرا على الدخول إلى السوق العالمي عن طريق التصدير و منافسة المنتوجات الأجنبية هذا ما يساعد على تحقيق مداخيل أكبر من العملة الصعبة و يساعد على تنمية الاقتصاد.

كما نلاحظ تحسن حجم الاستثمار كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول 12 : تطور حجم الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2000-2004

الوحدة: ملايين دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
حجم الاستثمار الأجنبي	438	1196	1065	7000	3500

المصدر: د/ بلعوج بولعيد. مرجع سابق. ص 10.

7- تخلق المشاريع الاستثمارية الجديدة الناشئة عن تحويل الديون إلى استثمارات مناصب شغل جديدة هذا ما يساعد على تخفيض نسبة البطالة ، فانخفاض معدل البطالة يعد مؤشرا جيدا على تحسن الوضع الاقتصادي .

فقد سجلت معدلات البطالة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا من 29% سنة 1999 إلى 25.7% سنة 2002 ثم 23.7% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004 إلى أن وصلت إلى 15.3% سنة 2005 .

و نظرا لما يترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة من آثار اقتصادية أكثر منها اجتماعية توجب على الدولة وضع مجموعة من السياسات الرامية إلى التعامل مع هذه المشكلة و لعله من السياسات الواجب وضعها هو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمارات مع دعم مبادرات القطاع الخاص و تبني قوانين شغل جديدة تعطي انسجام بين كل من العرض و الطلب على العمل و تلائم مؤهلات الوافدين الجدد لسوق العمل مع حاجيات هذا الأخير و صياغة برامج تدريبية لتسيير التأقلم مع الحاجات المتغيرة للشغل.

و لتحويل الديون إلى استثمارات أثر، فاستثمار الأجنبي أثار على التوظيف و هذه الآثار مباشرة و غير مباشرة و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

التأثير المباشر	التأثير غير المباشر
<p><b>إيجابي :</b></p> <p>1- خلق فرص عمل إذا كان المشروع جديد</p> <p>2- أجور أعلى مقابل زيادة الإنتاجية</p> <p>3- استحداث وظائف و أعمال إضافية في البلد</p>	<p><b>إيجابي:</b></p> <p>1- مضاعفة التأثيرات الإيجابية (زيادة القدرة الشرائية، تحسين السيولة النقدية ، الرفاهية....)</p> <p>2- نقل خبرات فنية جديدة و إدارية إلى القوى العاملة المحلية.</p> <p>3- جذب الكفاءات للعمل في فروع ش.م.ج في البلد المضيف.</p>
<p><b>سلبي :</b></p> <p>1- يقلل من العمل إذا كان الاستثمار تملك مشروع قائم</p> <p>2- خلق مشاكل مع نقابات العمال</p> <p>3- يحدث اختلال في التوازن الوظيفي بين مختلف المناطق.</p>	<p><b>سلبي:</b></p> <p>1- نقص الوظائف في البلد الأم للشركة</p> <p>2- التغيير في مستوى الأجور في البلد المضيف و البلد الأم.</p> <p>3- دخول شركات استثمار أجنبية محل الشركات التي استثمرت خارج البلاد.</p>

**المصدر:** د/علي عباس. إدارة الأعمال الدولية. عمان: دار حامد للنشر. 2003. ص299.

كما أن دخول المستثمرين الفرنسيين إلى الجزائر للاستثمار في المجال المصرفي سوف يساعد كثيرا على تطوير الجهاز المصرفي الجزائري الذي لا يزال يفتقر إلى حد الآن إلى التطور والمرونة و السرعة في أداء الخدمات رغم كل الإصلاحات و المحاولات التي اعتمدها البلاد من خلال القوانين و الترتيبات الجديدة و التي كان آخرها قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و هو من القوانين الأساسية التشريعية التي شملت كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض و يشمل ثلاث مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية و هي مجلس النقد و القرض ، بنك الجزائر، اللجنة المصرفية.

8- من آثار هذه السياسة محاولة الدولة وضع قوانين و تحفيظات لجذب الاستثمار الأجنبي إذ تقوم الدولة بتقديم إعفاءات ضريبية و التي لها أثر سلبي على الاقتصاد فإن هذه الإعفاءات تقلص الإيرادات و تقود بالتالي إلى ارتفاع عجز الميزانية العامة ، كما أن هذه الإعفاءات الموجهة للأجانب دون المواطنين سوف تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج لتدخل مرة أخرى إلى البلد بصفتها استثمارات أجنبية.

### خاتمة الفصل:

و هكذا و من خلال استعراضنا لسياسة تحويل الديون إلى استثمارات كوسيلة من وسائل التخفيف من الديون و من خلال تطلعنا لتجربة كل من المغرب و الجزائر مع هذه السياسة، نلاحظ ضعف كل من هاتين التجربتين و ربما يعود ذلك أولا لتحديد نادي باريس لسقف للتحويل يقدر بـ 10% فقط من الديون و ثانيا لامتناع بعض الدول الدائنة عن اتباع هذه السياسة و ثالثا لتخوف المستثمرين الأجانب من القدوم للاستثمار في كل من المغرب و الجزائر . إلا أنه يضل توجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في المغرب أكبر من الاتجاه إلى الجزائر كما يقول السيد عبد اللطيف بن أشهو وزير المالية سابقا إن المستثمر الأجنبي ما زال يفضل الاستثمار في المغرب و تونس على الرغم من كل التعديلات و التسهيلات التي يقدمها القانون الجزائري ومحاولة السلطات جاهدة تحسين المناخ الاستثماري. فالدولة الجزائرية في حاجة إلى رؤوس أموال أجنبية والخبرات و التكنولوجيا لتنهض بالاقتصاد و تحقق التنمية المرجوة .

و لقد رأت الدولة أنه من خلال اتباعها لسياسة تحويل الديون إلى استثمارات ستستفيد من جهة تقلص ديونها و تحتفظ بتلك المبالغ من العملة الصعبة التي كان من المفروض دفعها لتسديد الدين و خدماته و من جهة أخرى تستفيد من قدوم المستثمرين الأجانب الذين سوف يقدمون خبرات وتقنيات جديدة تفتقر إليها كما أن هذا الاستثمار سيحسن من الانتاج الوطني و يخلق فرص ومناصب شغل جديدة مما يكون له أثر إيجابي على الوضع الاقتصادي .

إلا انه و في الوقت الحالي و مع ارتفاع أسعار البترول و تحقيق الجزائر لمداخيل كبيرة رأت أنه من الأفضل اتباع سياسة الدفع المسبق للديون و بهذا توجهت لنادي باريس و حاولت الاتفاق مع الدول الدائنة لها و الأعضاء في هذا النادي لتسدد ما عليها من ديون و بعد موافقة العديد من الدول تمكنت الجزائر من تخفيض مديونيتها و التي يتوقع أن تنخفض إلى حوالي 7 ملايين دولار سنة 2006.